الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بالنكارة

جمعاً ودراسة

الدكتور/ محمد بن تركي التركي

قسم الثقافة الإسلامية ــ كلية التربية

جامعة الملك سعود

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد ، عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم .

أما بـــعـــد :

فلا يخفى على المختصين في السنة النبوية أن هناك الكثير من المصطلحات الحديثية لا تزال تحتاج إلى تحرير وبحث مستفيض ، لمعرفة مدلولاتها وتطبيقاتها عند أئمة هذا الشأن ، وخاصة المتقدمين منهم .

ومن هذه المصطلحات مصطلح : " الحديث المنكر " ، فلا زال يحتاج إلى تحرير ودراسة ، لعدم وجود اتفاق على حدّه وتعريفه عند أئمة هذا الفن .

وقد أشار الحافظ ابن رجب إلى هذا بقوله : " و لم أقف لأحد من المتقدمين على حدّ المنكر من الحديث وتعريفه إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي ... " [(١)] ثم ذكر تعريفه له .

كما أنه اشتهر عند الباحثين بأنه الحديث الذي رواه الضعيف مخالفاً لمن هو أوثق منه ، ولكن عند التأمل يجد الباحث أن هذا المصطلح أطلق على غير هذا المعنى عند كثير من الأئمة .

ولما كان تحرير هذا المصطلح عموماً يحتاج إلى دراسته عند جميع العلماء ممن أطلق هذا المصطلح على بعض الأحاديث ، ومن ثم دراسة هذه الأحاديث وتحديد مراد هذا الإمام من هذا المصطلح ، وهذا يستدعي وقتاً طويلاً ، وأن يفرد برسائل علمية مستقلة .

لذا رأيت أن أقتصر على محاولة معرفة معنى هذا المصطلح عند أحد هؤلاء الأئمة ، وهو الإمام الترمذي ، لكونه إماماً من أئمة هذا الفن ، وخاصة في علم العلل ، ولكونه تتلمذ على يدي شيخ المحدثين وإمامهم الإمام البخاري رحمه الله .

---

(١) شرح علل الترمذي ٦٥٣/٢ .

ولعلي ، أو غيري أن يكمل هذه السلسلة بدراسة معنى هذا المصطلح عند غيره ، وخاصة أصحاب الكتب الستة ومن تقدمهم ، ومن ثم تجمع نتائج هذه الدراسات للخروج بمعنى هذا المصطلح عند أئمة هذا الفن .

وقد جمعت الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بالنكارة في جامعه[1]، دون التي نقل حكم غيره عليها ، ثم قمت بتخريجها ، والترجمة لرواتها الذين عليهم مدار الحديث ، ثم الحكم عليها ؛ لمحاولة معرفة مراد الإمام الترمذي من إطلاقه لهذا المصطلح .

ثم ذكرت أقوال العلماء حول هذا الحديث ؛ ليعرف من وافق الإمام الترمذي في هذا الحكم .

ثم ختمت البحث بالنتائج التي توصلت إليها .

وأخيراً أعود فأقول: إن هذا البحث يعتبر لبنة أولى لمحاولة تحديد معنى هذا المصطلح ، ولعله أن يكون سبباً وبداية لكتابة بحوث أخرى عن هذا المصطلح عند غيري من الباحثين .

وفي الختام فهذا جهد بشري ، ولن يخلو من النقص والخلل ، كما هي طبيعة البشر ، ولكن حسبي أني بذلت فيه ما بوسعي وطاقتي ، فما كان فيه من صواب فبتوفيق من الله وحده ، وما كان فيه من خلل وخطأ فمني ومن الشيطان ، وأسأل الله ـــ عز وجلّ ـــ أن يعفو ذلك عني .

---

(١) وقد بحثت في كتبه الأخرى وخاصة كتاب العلل الكبير ، ولم أجد فيها شيئاً ، ولكن وقفت على أحاديث حكم عليها الإمام البخاري بالنكارة ، وهي حوالي ستة أحاديث ، وهي جديرة بـــالجمع والدراسة .

كما أسأله ــ عز وجلّ ــ أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعله من العلم الذي يُنتفع به ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

* * *

الحديث الأول :

قال الإمام الترمذي[1]:

حدَّثَنا بشرُ بن مُعَاذ العَقَديُّ البَصريُّ ، حدَّثَنا أيوبُ بن وَاقد الكُوفيُّ ، عَن هِشَامِ بن عُروَةَ ، عَن أَبيه ، عَن عَائشَةَ ، قَالَت : قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ :" **مَن نَزَلَ عَلَى قَومٍ فَلا يَصُومَنَّ تَطَوُّعاً إلا بإذنِهِم** " .

قَالَ أبو عِيسَى : " هَذا حَدِيثٌ مُنكَرٌ ، لا نَعرِفُ أَحَداً مِن الثِّقَاتِ رَوَى هَذا الحَديثَ عَن هِشَامِ بن عُروَةَ .

وَقَد رَوَى مُوسَى بن دَاوُدَ عَن أَبي بَكرٍ المَدَنيِّ عَن هِشَامِ بن عُروَةَ عَن أَبيهِ عَن عَائشَةَ عَن النَّبيِّ ﷺ نَحواً مِن هَذا ".

قَالَ أبو عِيسَى :" وَهَذا حَديثٌ ضَعِيفٌ أَيضاً ، وَأَبو بَكرٍ ضَعِيفٌ عندَ أَهلِ الحَديثِ ، وَأبو بَكرٍ المَدَنيُّ الَّذي رَوَى عَن جَابرِ بن عَبدِ اللَّهِ اسْمُهُ الفَضلُ بن مُبَشِّرٍ ، وَهُوَ أَوثَقُ مِن هَذا وَأَقدَمُ " .

تخريج الحديث :

أخرجه الترمذي أيضاً في العلل الكبير ١/١٢٧ (٢١٧) .

وابن عدي في الكامل ١/٣٤٨ ، من طريق بكر بن عبدالوهاب القزاز .

وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان ١/١٩٠ ، من طريق إبراهيم بن محمد بن الحسن .

وأبو نعيم أيضاً ١/٢٦٦ ، من طريق الحسن بن بطة .

والقضاعي في مسند الشهاب ١/٣١٨ (٥٣٦)، من طريق إبراهيم بن عبدالله الزبيبـــي .

---

(١) جامع الترمذي ٣/١٤٧ (٧٨٩) .

خمستهم عن بشر بن معاذ .

وأخرجه ابن حبان في المجروحين ١/١٦٩ ـــ ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٢/٣٤ (٨٦٩) ـــ ، من طريق سليمان بن أيوب البصري .

كلاهما (بشر ، وسليمان) عن أيوب بن واقد ، به مثله .

وتوبع أيوب : تابعه أبو بكر المدني :

أخرجه ابن ماجه ١/٥٦٠ (١٧٦٣) ، عن محمد بن يحيى الأزدي .

والدينوري في المجالسة ٧/٢٦٣ (٣١٦١) ، عن إسحاق بن الحسن الحربي .

كلاهما عن موسى بن داود الضبي .

وابن ماجه في الموضع السابق ، من طريق خالد بن أبي يزيد .

والرافعي في التدوين في أخبار قزوين ٣/٣٥٨ ، والذهبي في الميزان ٢/٤١١ معلقاً ، من طريق جُبارة بن المغلس .

كلهم :(موسى ، وخالد ، وجُبارة) عن أبي بكر الداهري المدني ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة عن النبي ﷺ قال : " إذا نزل الرجل بقوم فلا يصوم إلا بإذنهم ".

وذكره الترمذي في الموضع السابق ، وابن حبان في المجروحين ٢/٢٢ ، وابن الجوزي في العلل المتناهية ٢/٣٤ ، من رواية أبي بكر الداهري به نحوه .

وقـــال الترمذي:" سألت محمداً عن هذا الحديث ؟ فقال : هذا حديث منكر "[1].

---

(١) العلل الكبير ١/١٢٧ (٢١٧) .

وقال ابن الجوزي : " هذا حديث لا يصح ... وقد روى هذا الحديث أبو بكر الـــداهري عن هشـــام بن عروة ، والداهري كان يضع الحديث على الثقات "[١].

وقال البيهقي : " إسناده مظلم "[٢].

وقال ابن القيسراني : " وأيوب هذا أنكر عليه هذا الحديث ، وضُعف لأجله "[٣].

وقال الصغاني : " موضوع "[٤].

ومما تقدم يتضح أن هذا الحديث رواه عن هشام بن عروة : أيوب بن واقد ، وأبو بكر المدني الداهري .

وفيما يلي ترجمة لكل منهما :

* أيوب بن واقد ، أبو الحسن الكوفي ، نزيل البصرة[٥].

متفق على تضعيفه .

فقد ضعفه ابن معين[٦]، وأحمد[٧]، والنسائي[٨]، وذكره أبو زرعة[٩]، والعقيلي[١٠]، وابن شاهين[١١]، وابن الجوزي[١٢] في الضعفاء .

---

(١) العلل المتناهية ٣٤/٢ .

(٢) فيض القدير ٤٤٦/١ .

(٣) تذكرة الحفاظ ص ٣٦٠ (٩١٦) .

(٤) الفوائد المجموعة (ص ٨٥) .

(٥) تهذيب الكمال ٥٠٢/٣ ، وانظر بقية مصادر ترجمته في هامشه .

(٦) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٥٢/٢ ، الجرح والتعديل ٢٦٠/٢ .

(٧) العلل ومعرفة الرجال ٣١٨/٣ (٥٤١٦) ، الجرح والتعديل ٢٦٠/٢ .

(٨) الضعفاء والمتروكين (٢٩) .

(٩) سؤالات البرذعي ٦٠٢/١ (٢٨) .

(١٠) الضعفاء الكبير ١١٥/١ .

(١١) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (٢٧) .

(١٢) الضعفاء والمتروكين ١٣٤/١ (٤٨٧) .

وقال البخاري : " حديثه ليس بالمعروف " ثم قال : " منكر الحديث "[1].

وقال في موضع آخر : " عنده مناكير "[2].

وقال أبو حاتم : " ضعيف الحديث ، وحديثه ليس بمعروف ، منكر "[3].

وقال الدارقطني :" منكر الحديث "[4]. وفي موضع آخر : " متروك "[5].

وقال ابن حبان : " كان يروى المناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان يتعمد لها ، لا يجوز الاحتجاج بروايته "[6].

وقال ابن عدي : " عامة ما يرويه لا يتابع عليه "[7].

وقال الذهبي : " واه "[8].

وقال الحافظ ابن حجر : " متروك "[9].

والخلاصة أنه متروك ، كما قال الحافظ ابن حجر .

* أبو بكر الداهري ، هو عبدالله بن حكيم المدني .

متفق على تضعيفه ، والأقوال في ذلك كثيرة جداً ، ومما قيل فيه :

قال ابن أبي حاتم :" ترك أبو زرعة حديثه ولم يقرأه علينا ، وقال: هو ضعيف. وسمعت أبي يقول : ضعيف الحديث . وقال مرة : ذاهب الحديث "[13].

---

(١) التاريخ الكبير ٤٢٦/١ ، الضعفاء الصغير (٢٨) .

(٢) التاريخ الأوسط ٢٦٥/٢ .

(٣) الجرح والتعديل ٢٦٠/٢ .

(٤) الضعفاء والمتروكين (١١١) .

(٥) سؤالات البرقاني (١٦) .

(٦) المجروحين ١٦٩/١ .

(٧) الكامل في الضعفاء ٣٨٤/١ .

(٨) الكاشف ٢٦٢/١ (٥٣٢) ، المقتنى في سرد الكنى ١٧٨/١ (١٤٦١) .

(٩) تقريب التهذيب (٦٣٠) .

(١٣) الجرح والتعديل ٤١/٥ .

وقال الـــدارقطني[١]، ويعقوب بن شيبة[٢]، وابن خراش[٣] :" متروك الحديث ".

وقال ابن حبان :" كان يضع الحديث على الثقات ويروي عن مالك والثوري ومسعر ما ليس من أحاديثهم ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه "[٤].

وقال أبو نعيم الأصبهاني : " حدَّث عن إسماعيل بن أبي خالد والأعمش والثوري بالموضوعات "[٥].

وقال ابن عبدالبر : " مجتمع على ضعفه "[٦].

وقال الجوزجاني :" كذاب "[٧].

وقال ابن عدي : " منكر الحديث "[٨].

والخلاصة أنه متروك ، والله أعلم .

ومما تقدم يتضح أن حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث بالنكارة لأنه قد تفرد بروايته عن هشام بن عروة : أيوب بن واقد ، وهو متروك ، وقد تابعه أبو بكر الداهري ، ولكنه متروك أيضاً ، فلا يعتد بمتابعته ، والله أعلم .

---

(١) سنن الدارقطني ١/١٥٧ .

(٢) تاريخ بغداد ٩/٤٤٦ ، لسان الميزان ٣/٢٧٧ .

(٣) تاريخ بغداد ٩/٤٤٦ .

(٤) المجروحين٢/٢١ (٥٥٠) .

(٥) المستخرج على صحيح مسلم ١/٧٠ .

(٦) التمهيد ٢/١٨٤ .

(٧) الشجرة في أحوال الرجال (٢٢٢) .

(٨) الكامل ٤/١٤٥٩ .

وقد ورد للحديث شاهد ، ولكنه ضعيف جداً :

أخرجه الدارقطني في الأفراد (أطراف الغرائب ٣٢٢/٥)، والطبراني في الأوسط ٢٨٤/٧ (٦٥٥١)، وفي الصغير ١٦٥/٢ (٩٦٥)، وفي الدعاء ١٦٠٦/٣ (١٧٩٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٨/٤٧ ، من طريق محمد بن عمرو بن سلمة المرادي ، عن يونس بن تميم ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : " من ألبسه الله نعمة فليكثر من الحمد لله ، ومن كثرت همومه فليستغفر الله ، ومن أبطأ عنه رزقه فليكثر من قول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، **ومن نزل مع قوم فلا يصومن إلا بإذنهم** ، ومن دخل دار قوم فليجلس حيث أمروه ؛ فإن القوم أعلم بعورة دارهم ، وإن من الذنب المسخوط به على صاحبه : الحقد ، والحسد ، والكسل في العبادة ، والضنك في المعيشة ".

وقال الدارقطني : " تفرد به يونس بن تميم[(١)] عن الأوزاعي عنه (يعني يحيى بن أبي كثير) ، وتفرد به عنه محمد بن سلمة المرادي ".

وقال الطبراني : "لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا الأوزاعي ، ولا عن الأوزاعي إلا يونس بن تميم ، تفرد به محمد بن سلمة المرادي ".

وذكره الذهبي فيما استنكر على يونس بن تميم ، وقال : " خبر باطل "[(٢)].

* * *

---

(١) وقع في المطبوع (يونس بن عثمان) وهو خطأ ، والمطبوعة كثيرة الأخطاء والتصحيف .

(٢) ميزان الاعتدال ٤٧٨/٤ .

الحديث الثاني :

قال الإمام الترمذي[1]:

حدَّثَنا حُمَيدُ بن مَسعَدَةَ ، حدَّثَنا مُحَمَّدُ بن حُمرَانَ ، عَن أَبي سَعِيد ـــ وَهُوَ عَبدُاللَّه بن بُسرٍ ـــ قَال : سَمعتُ أَبَا كَبشَةَ الأنماريَّ يَقُولُ : " كَانَت كِمَامُ أَصحَاب رَسُولِ اللَّه ﷺ بُطحاً "[2].

قَالَ أبو عيسَى : " هَذا حَديثٌ مُنكَرٌ ، وَعَبدُاللَّه بن بُسرٍ بَصرِيٌّ ، هُوَ ضَعيفٌ عندَ أَهلِ الحَدِيثِ ، ضَعَّفَهُ يَحيَى بن سَعِيدٍ وَغَيرُه . وَ بُطحٌ : يَعنِي : وَاسعَةٌ ".

تخريج الحديث :

أخرجه من طريق الترمذي ابن الأثير في أسد الغابة[3] ٥/٢٨١، ٢٨٢ .

وأخرجه السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص ١١٧) ، من طريق حميد بن مسعدة .

وابن قانع في معجم الصحابة ٢/٢٢٢ (٧٢٩) ، والعُقيلي في الضعفاء ٢/٢٣٤ (٧٨٥) ، من طريق محمد بن عقبة السدوسي .

كلاهما عن محمد بن حُمرَان ، عن عبدالله بن بسر ، عن أبي كبشة الأنماري مثله .

---

(١) جامع الترمذي ٤/٢٤٦ (١٧٨٢) .

(٢) قال ابن الجوزي : " أي لازقة بالرأس غير ذاهبة في الهواء . والكمام جمع كمة وهي القلنسوة " (غريب الحديث ١/٧٥) ، وكذا قال ابن الأثير في النهاية ١/١٣٥ ، والفيروزآبادي في القاموس المحيط (ص ٢٧٣) .

(٣) وقال ابن الأثير عقب الحديث : أخرجه أبو نعيم وأبو عمرو وأبو موسى .
قلت : ولم أقف عليه عند أبي نعيم ، ولا عند أبي عمرو بن عبدالبر ، وإنما وجدت عندهما الحديث الذي ذكره ابن الأثير قبل هذا الحديث ، ولعله خطأ من الناسخ أو الطابع ، والله أعلم .

وقال العُقيلي : " لا يحفظ إلا عنه " يعني عبدالله بن بسر .

وذكره الذهبي في الميزان ٦٧/٤ ، فيما أستنكر على عبدالله بن بسر .

قلت : ومداره على محمد بن حُمرَان ، عن عبدالله بن بسر ، وفيما يلي ترجمة لكل منهما :

* محمد بن حُمرَان بن عبد العزيز ، أبو عبد الله القيسي البصري .

قال أبو حاتم : " صالح " [١].

وقال أبو زرعة : " محله الصدق "[٢].

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : " يخطىء "[٣].

وقال النسائي : " ليس بالقوي "[٤].

وقال ابن عدي : " ومحمد بن حمران له غير ما ذكرت من الحديث إفرادات وغرائب ما أرى به بأساً ، وعامة ما يرويه مما يحتمل له عمن روى عنهم "[٥].

وقال الذهبي : " صالح الحديث "[٦].

وقال الحافظ ابن حجر : " صدوق فيه لين "[٧].

والخلاصة أنه صدوق فيه لين ، كما قال الحافظ ابن حجر ، والله أعلم .

* عبدالله بن بُسر السَّكسَكي ، أبو سعيد الشامي الحمصي .

متفق على تضعيفه .

---

(١) الجرح والتعديل ٢٣٩/٧ .

(٢) الجرح والتعديل ٢٣٩/٧ .

(٣) الثقات ٤٠/٩ .

(٤) الضعفاء والمتروكين (٥٣٦) .

(٥) الكامل في الضعفاء ٢٤٧/٦ .

(٦) ميزان الإعتدال ٥٢٨/٣ (٧٤٤٧) .

(٧) تقريب التهذيب (٥٨٣١) .

قال يحيى بن سعيد : " رأيته وليس بشيء "[1].

وتقدم نقل الترمذي عن يحيى تضعيفه .

وقال النسائي : " ليس بثقة "[2].

وقال الدارقطني[3]، وأبو علي الطوسي[4]: " ضعيف " .

وقال أبو حاتم : " ضعيف الحديث "[5].

وقال أبو داود : " ليس بالقوي "[6].

وقال الحافظ ابن حجر : " ضعيف "[7].

والخلاصة أنه متفق على تضعيفه ، والله أعلم .

ومما تقدم يتضح أن حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث بالنكارة لأجل تفرد عبدالله بن بسر به ، وهو متفق على تضعيفه كما تقدم ، وقد عدّ الذهبي هذا الحديث فيما استنكر على عبدالله بن بسر ، والله أعلم .

* * *

---

(١) التاريخ الكبير ١٠٢/٥ ، تهذيب الكمال ٣٣٦/١٤ .

(٢) الضعفاء والمتروكين (٣٦٢) تهذيب الكمال ٣٣٦/١٤ .

(٣) العلل ٢٤٤/١ ، وذكره في الضعفاء والمتروكين (٣١٧) .

(٤) إكمال تهذيب الكمال ٢٦٠/٧ .

(٥) الجرح والتعديل ١٢/٥ ، تهذيب الكمال ٣٣٦/١٤ .

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٢٦١/٧ ، تهذيب التهذيب ١٦٠/٥ .

(٧) تقريب التهذيب (٣٢٣٠) .

الحديث الثالث :

قال الإمام الترمذي[1]:

حدَّثنا يَحيَى بن مُوسَى ، حدَّثنا مُحَمَّدُ بن يَعلَى الكُوفِيُّ ، حدَّثنا عَنبَسَةُ بن عَبدالرَّحمَنِ القُرَشِيُّ ، عَن عَبدالمَلِكِ بن عَلاّق ، عَن أَنَسِ بن مَالِك قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : " **تَعَشَّوا وَلَو بكَفٍّ مِن حَشَفٍ ، فَإِنَّ تَركَ العَشَاءِ مَهرَمَةٌ** ".

قَالَ أبو عِيسَى : " هَذا حَدِيثٌ مُنكَرٌ لا نَعرِفُهُ إلا مِن هَذا الوَجه ، وَعَنبَسَةُ يُضَعَّفُ فِي الحَدِيثِ ، وَعَبدُالمَلِكِ بن عَلاّقٍ مَجهُولٌ " .

تخريج الحديث :

أخرجه من طريق الترمذي ابن الجوزي في الموضوعات ١٩٤/٣ (١٤١٧) .

وأخرجه أبو يعلى ٣١٤/٧ (٤٣٥٣) ـــ ومن طريقه ابن عدي في الكامل ١٩٠١/٥ ، والمزي في تهذيب الكمال ٣٧٧/١٨ ـــ عن محمد بن بحر ، عن محمد بن يعلى ، عن عنبسة به .

وقد اضطرب عنبسة بن عبد الرحمن في هذا الحديث :

١- فرواه مرة ـــ كما تقدم ـــ عن عبدالملك بن علاق ، عن أنس .

٢- ورواه مرة أخرى عن علاق بن أبي مسلم ، عن أنس :

أخرجه القضاعي في مسند الشهاب ٤٢٨/١ (٧٣٥) ، من طريق عبيدة بن الحارث .

وابن أبي حاتم في العلل ١١/٢ (١٥٠٥) ، من طريق إسماعيل بن أبان الوراق .

---

(١) جامع الترمذي ٢٨٧/٤ (١٨٥٦) .

وتابعهما : غسان بن مالك بن عباد السلمي، ذكر ذلك المزي في تحفة الأشراف ٢٨٤/١ ، وفي تهذيب الكمال ٣٧٧/١٨ .

كلهم عن عنبسة ، عن علاق بن أبي مسلم[١]، عن أنس .

وقال ابن أبي حاتم : " قرأ علينا أبو زرعة كتاب الأطعمة فانتهى إلى حديثٍ كان حدَّثهم قديماً إسماعيل بن أبان الوراق عن عنبسة بن عبد الرحمن عن علاق بن أبي[٢] مسلم عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : " تعشوا ولو بكف من حشف ، فإن ترك العشاء مهرمة ". قال أبو زرعة : هذا حديث ضعيف . و لم يقرأه علينا ".

وقال ابن حبان : " علاق بن أبي مسلم شيخ يروي عن أنس وأبان بن عثمان ما ليس يشبه حديث الأثبات على قلة روايته ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، وهو الذي روى عن أنس عن النبي ﷺ :" ترك العشاء مهرمة ". وهذا لا أصل له "[٣].

٣- ورواه مرة ثالثة عن مسلم ، عن أنس :

أخرجه الطبراني في الأوسط ٣٥٠/٦ (٦٥٩٥) ، وأبو نعيم في الحلية ٢١٥/٨[٤]، والخطيب في تاريخ بغداد ٣٩٦/٣ .

---

(١) وقع في العلل : (علاق بن مسلم) ولعل الصواب (علاق بن أبي مسلم) فقد ذكر المزي رواية إسماعيل بن أبان التي أخرجها ابن أبي حاتم في التحفة ٢٨٤/١ ، وفي تهذيب الكمال ٣٧٧/٨١ ، وجاء عنده (ابن أبي مسلم) ونسخ علل ابن أبي حاتم كثيراً ما تتفق على بعض السقط والأخطاء ، والله أعلم .

(٢) ساقطة من المطبوع ، وراجع التعليق السابق .

(٣) المجروحين ١٧٤/٢ (٨٠٢) .

(٤) وقع في المطبوع من الحلية: (ولو بكف من حيس فإن بركته تهرب) ، وهو تصحيف ، وانظره على الصواب في تقريب البغية بترتيب أحاديث الحلية ٢٧٥/٢ ، وفي كشف الخفاء ٣٦٧/١ ، حيث نقله عن أبي نعيم .

كلهم من طريق يحيى بن أيوب ، عن محمد بن صبيح بن السماك ، عن عنبسة به .

وذكره المزي في تحفة الأشراف ٢٨٤/١ ، وفي تهذيب الكمال ٣٧٧/١٨ ، من رواية ابن السماك .

وقال الطبراني : " لا يروى هذا عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ابن السماك ".

وقال أبو نعيم : " غريب من حديث عنبسة وابن السماك ، لم نكتبه إلا من حديث يحيى بن أيوب " .

٤ ـــ ورواه مرة رابعة عن موسى بن عقبة ، عن ابن أنس بن مالك ، عن أبيه :

أخرجه ابن عدي في الكامل ١٦٠٤/٤ ، و١٩٠١/٥ ، من طريق عبدالرحمن بن مسهر الكوفي ، عن عنبسة به .

وقال ابن عدي في الموضع الأول : " وهذه الأحاديث لعله لم يؤت من قبل عبدالرحمن بن مسهر ، وإنما أتى من قبل عنبسة بن عبدالرحمن عن موسى بن عقبة ؛ لأن عنبسة ضعيف " .

وقال في الموضع الثاني : " وعنبسة هذا له غير ما ذكرت من الحديث ، وهو منكر الحديث ".

قلت : ومداره في الأوجه السابقة على عنبسة بن عبدالرحمن القرشي الأموي ، وهو متفق على تضعيفه جداً ، ومما قيل فيه :

قال البخاري :" ضعيف ذاهب الحديث "[١].

---

(١) علل الترمذي الكبير ٣٩٢/١ (١٠٥) .

وقال أبو حاتم :" هو متروك الحديث ، كان يضع الحديث "[1].

وقال النسائي : " متروك الحديث "[2].

وقال ابن حبان : " صاحب أشياء موضوعة وما لا أصل له مقلوب ، لا يحل الاحتجاج به "[3].

وقال الحافظ ابن حجر : " متروك "[4].

والخلاصة أنه متروك .

وقد اضطرب في هذا الحديث فرواه على عدة أوجه مما زاده ضعفاً . وعليه فلا يصلح الاحتجاج بشيء منها .

وله طريق أخرى عن أنس ، لكنها موضوعة .

فقد أخرجه ابن النجار في تاريخه (كما في اللآلي المصنوعة ٢/٢٥٥) من طريق أبي الهيثم القرشي ، عن موسى بن عقبة عن أنس نحوه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ قال ابن الجوزي[5]، والذهبي[6]: " أبو الهيثم القرشي عن موسى بن عقبة ، قال الأزدي : كذاب ".

وله شاهد عن جابر ، ولكنه ضعيف جداً :

فقد أخرجه ابن ماجه ٢/١١١٣ (٣٣٥٥) ، عن محمد بن عبدالله الرقي ، عن إبراهيم بن عبدالسلام المخزومي ، عن عبدالله بن ميمون ، عن محمد بن

---

(١) الجرح والتعديل ٦/٤٠٢ .

(٢) الضعفاء والمتروكين (٤٥٠) .

(٣) المجروحين ٢/١٧٨ .

(٤) تقريب التهذيب (٥٢٠٦) .

(٥) الضعفاء والمتروكين٣/٢٤٢ (٤٠٠٣) .

(٦) الميزان ٤/٥٨٤ (١٠٧١٣) ، المغني ٢/٨١٤ (٧٨٠٨) .

المنكدر ، عن جابر ، أن النبي ﷺ قال :" لا تدعوا العشاء ولو بكفٍ من تمر فان تركه يُهرِم ".

وقال السخاوي :" إبراهيم بن عبدالسلام ضعيف يسرق الحديث ، وحكم عليه الصغاني بالوضع "(١).

قلت : وإسناده ضعيف جداً ؛ فيه إبراهيم بن عبدالسلام ضعيف جداً ، قال ابن عدي :" ليس بمعروف ، حدَّث بالمناكير ، وعندي أنه ممن يسرق الحديث " (٢).

وعبدالله بن ميمون الراجح انه القداح ، وهو منكر الحديث متروك(٣).

ومما تقدم يتضح أن الإمام الترمذي حكم على هذا الحديث بالنكارة لتفرد عنبسة به، وهو متروك ، كما تقدم .

وتقدم أيضاً أن الحديث بطريقيه وشاهده ضعيف جداً ، وحكم عليه بعضهم بالوضع ، والله أعلم .

* * *

---

(١) المقاصد الحسنة (٣٣٨) .

(٢) تهذيب الكمال ١٣٨/٢ .

(٣) تقريب التهذيب (٣٦٥٣ ، ٣٦٥٤) .

الحديث الرابع :

قال الإمام الترمذي[1]:

حدَّثَنا عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ ، حدَّثَنا عَبدُاللَّه بن يَزِيدَ ، حدَّثَنَا سَعِيدُ بن أَبي أَيُّوبَ ، عَن أَبي مَرحُومٍ : عَبدِالرَّحِيمِ بن مَيمُونٍ ، عَن سَهلِ بن مُعَاذِ بن أَنَسٍ الجُهَنِيِّ ، عَن أَبيه ، أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ : " **مَن أَعطَى لِلَّه ، وَمَنَعَ لِلَّه ، وَأَحَبَّ لِلَّه ، وَأَبغَضَ لِلَّه ، وَأَنكَحَ لِلَّه ، فَقَد استَكمَلَ إِيمَانَهُ** ".

قَالَ أبو عِيسَى : " هَذا حَدِيثٌ مُنكَرٌ "[2].

تخريج الحديث :

أخرجه أحمد ٣٩٩/٢٤ (١٥٦٣٨) .

وأبو يعلى في مسنده ٦٠/٣ ، ٦٨ (١٤٨٥ ، ١٥٠٠) ، وفي المفاريد (٣) ، عن هارون بن معروف ، وأبي عبدالله أحمد بن إبراهيم الدورقي .

والمروزي في تعظيم قدر الصلاة ٤٠٥/١ (٣٩٥) ، عن هارون بن عبدالله البزاز .

والحاكم ١٦٤/٢ ــ وعنه البيهقي في شعب الإيمان ٤٧/١ (١٥) ــ ، من طريق السري بن خزيمة .

كلهم عن عبدالله بن يزيد ، عن أبي مرحوم به مثله .

---

(١) جامع الترمذي ٦٧٠/٤ (٢٥٢١) .

(٢) وقع في الطبعة التي إليها العزو :" هذا حديث حسن " ، وكان التصويب من طبعة دار الغرب ٢٨٨/٤ ، وتحفة الأشراف ٣٩٥/٨ (١١٣٠١) ، وكذا نقله عن الترمذي : المنذري في الترغيب والترهيب ٢٣/٤ ، وابن كثير في جامع المسانيد ٤٤٣/٧ ، والعيني في عمدة القارىء ١٢٧/١ .
وقال المباركفوري ١٨٩/٧ :" قوله : هذا حديث منكر ، وفي بعض النسخ هذا حديث حسن " .
وقال محقق طبعة دار الغرب : " في م وهامش س (حسن) وما أثبتناه من ت و س و ي ، ومما نقله المنذري في الترغيب والترهيب ".

وقال الحاكم :" هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه ".

وتوبع أبو مرحوم :

أخرجه ابن عدي في الكامل ١٠١١/٣ ، من طريق رشدين بن سعد ، عن زبّان بن فائد ، عن سهل بن معاذ ، به نحوه .

وفيه رشدين بن سعد ، وهو ضعيف .

وقال ابن عدي :" وهذه الأحاديث بهذا الإسناد ، ومنها مالم أذكر بهذا الإسناد عن زبان بن فائد يرويها رشدين عنه ، وبعضه يرويه ابن لهيعة ... ورواه عنه أبو مرحوم ... وفي بعض هذه الأحاديث متون مناكير "[١].

وتابعهما ابن لهيعة :

أخرجه أحمد ٣٨٣/٢٤ (١٥٦١٧) ، عن حسن (وهو ابن موسى الأشيب) .

والطبراني في الكبير ١٨٨/٢٠ (٤١٢) ، من طريق أسد بن موسى .

كلاهما عن ابن لهيعة ، عن زَبَّان بن فائد ، عن سهل بن معاذ به نحوه .

ولكن في ثبوت هذه المتابعة نظر :

فقد أخرج أحمد ٤٤٥/٣٦ (٢٢١٣٠) ، والطبراني في الكبير ١٩١/٢٠ (٤٢٦) من طريق رشدين بن سعد .

والطبراني ١٩١/٢٠ (٤٢٥) ، وابن عبدالحكم في فتوح مصر (٢٠١) ، من طريق ابن لهيعة .

كلاهما عن زبّان بن فائد ، عن سهل بن معاذ ، عن معاذ[٢] أنه سأل النبي -صلى الله عليه وسلم - عن أفضل الإيمان قال :" أن تحب لله، وتبغض لله ، وتعمل لسانك في ذكر الله ".

---

(١) الكامل ١٠١٢/٣ .

(٢) ورد هذا الحديث في المسند ضمن مسند معاذ بن جبل ، ولعله وهم ممن رتب المسند ، فهو من رواية معاذ بن أنس ، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في مسند معاذ بن أنس في أطراف المسند ٢٤٨/٥ ، وفي

قال : وماذا يا رسول الله ؟.

قال :" وأن تحب للناس ما تحب لنفسك ، وتكره لهم ما تكره لنفسك "[1].

قلت : ولعله اختلط الحديثان على ابن لهيعة أو زبَّان ، وكلاهما ضعيف ، فلم يميزا بينهما ، وعليه ففي ثبوت هذه المتابعة نظر ، والله أعلم .

ومما تقدم يتبين أن مدار الحديث على زبَّان بن فائد عن سهل .

وفيما يلي ترجمة لكلٍ منهما :

* زَبَّان بن فائد المصري ، أبو جُوين الحمراوي[2].

قال أبو حاتم :" صالح "[3].

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : " شيخ ضعيف "[4].

وقال الإمام أحمد :" زبَّان بن فائد أحاديثه أحاديث مناكير "[5].

إتحاف المهرة ٢١٢/١٣ ، وكذا أورده الطبراني في المعجم الكبير ، وقد أشار إلى هذا ابن عساكر في ترتيب أسماء الصحابة في المسند (١٠٠) حيث قال في ترجمة معاذ بن أنس :« في الثاني من المكيين ، وحديث واحد في خامس الشاميين ، وابن كثير في جامع المسانيد ٤٤٠/٧ ، حيث قال: حديثه في ثاني المكيين ، وجاء واحد في خامس الشاميين ، إضافة إلى أن الإمام أحمد قد أخرج عدداً من الأحاديث بهذا الإسناد في مسند معاذ بن أنس . بخلاف مسند معاذ بن جبل فليس فيه من رواية سهل عن معاذ غيرها ، كما إنه ليس لمعاذ بن جبل ابن اسمه سهل ، والله أعلم .

(١) وقد روي الحديث عن معاذ بن جبل ولكن من طريق ضعيف ، فقد أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة ٢٩٥/١ ، والبيهقي في شعب الإيمان ٤١٥/١ ، وابن منده (كما في أسد الغابة ١٥٥/١) ، من طريق سعيد بن سلمة عن موسى بن جبير قال: سمعت من حدَّثني عن إياس الجهني ، عن معاذ ، نحوه .
وفيه جهالة الراوي عن إياس ، وضعف سعيد بن سلمة . وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة ١٠١/١ : « إسناده منقطع ».

(٢) انظر: تهذيب الكمال ٢٨١/٩ ، إكمال تهذيب الكمال ٣٢/٥ .

(٣) الجرح والتعديل ٦١٦/٣ ، تهذيب الكمال ٢٨٢/٥ .

(٤) الجرح والتعديل ٦١٦/٣ ، المجروحين ٣١٣/١ .

(٥) العلل ومعرفة الرجال ١١٥/٣ (٤٤٨١) ، الجرح والتعديل ٦١٦/٣ ، الضعفاء للعقيلي ٩٦/٢ .

وقال في موضع آخر :" منكر الحديث "[1].

وقال ابن حبان :" منكر الحديث جداً ، ينفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة ، لا يحتج به "[2].

وقال الساجي :" عنده مناكير "[3].

وتقدم قول ابن عدي بأن في بعض متون أحاديثه مناكير[4].

وقال الذهبي : " ضعيف "[5].

وقال الحافظ ابن حجر :" ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته "[6].

قلت : والذي يظهر أنه ضعيف ، وروايته عن سهل بن معاذ منكرة ، ويحمل قول أبي حاتم على صلاحه في نفسه وعبادته ، فقد كان مشهوراً بالصلاح والعبادة ، حتى قال الليث بن سعد :" لو أراد أن يزيد في العبادة مقدار خردلة ما وجد لها موضعاً "[7].

* سهل بن معاذ بن أنس الجُهني الشامي ، نزيل مصر[8].

قال العجلي :" تابعي ثقة "[9].

---

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق ٣٦٢/١ .

(٢) المجروحين ٣١٣/١ ، ٣١٤ (٣٧٨) .

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٣٢/٥ .

(٤) الكامل ١٠١٢/٣ .

(٥) الكاشف ٤٠٠/١ (١٦١٠) .

(٦) التقريب (١٩٨٥) .

(٧) إكمال تهذيب الكمال ٣٢/٥ .

(٨) انظر: تهذيب الكمال ٢٠٨/١٢ ، إكمال تهذيب الكمال ١٤٣/٦ .

(٩) معرفة الثقات ٤٤٠/١ (٦٩٣ ، تهذيب التهذيب ٢٢٧/٤ .

وذكره ابن خلفون في الثقات، وقال :" هو عندي في الطبقة الرابعة من المحدِّثين "[1].

وخرّج حديثه ابن خزيمة في صحيحه ، وكذا الحاكم ، وابن الجارود[2].

وقال ابن معين :" ضعيف "[3].

وذكره ابن حبان في مشاهير التابعين بمصر ، وقال : " وكان ثبتاً ، وإنما وقعت المناكير في أخباره من جهة زبَّان بن فائد "[4].

وذكره في الثقات، وقال :" لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبَّان بن فائد عنه " [5].

وذكره في المجروحين ، وقال : " منكر الحديث جداً ، فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبان بن فائد؟ ، فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة وإنما اشتبه هذا؛ لأن راويها عن سهل بن معاذ : زبان بن فائد ، إلا الشيء بعد الشيء ، وزبَّان ليس بشيء "[6].

وقال ابن عبدالبر:" لين الحديث ، إلا أن أحاديثه حسان في الرغائب والفضائل "[7].

وقال ابن حجر :" لا بأس به إلا في روايات زبان عنه "[8].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ١٤٤/٦ .

(٢) إكمال تهذيب الكمال ١٤٤/٦ .

(٣) الجرح والتعديل ٢٠٣/٤ ، تهذيب الكمال ٢٠٩/١٢ .

(٤) مشاهير علماء الأمصار ص ١١٩ ، رقم (٩٣٤) .

(٥) الثقات ٣٢١/٤ (٣١٢٢) .

(٦) المجروحين ٣٤٧/١ ، إكمال تهذيب الكمال ١٤٤/٦ ، تهذيب التهذيب ٢٢٧/٤ .

(٧) الاستيعاب ١٤٠٢/٣ .

(٨) تقريب التهذيب (٢٦٦٧) .

والخلاصة أنه صدوق ، ويحمل تضعيف من ضعفه على ما كان من رواية زبّان عنه، وهذا ما يفهم من كلام ابن حبان الأول ، والله أعلم .

ومما تقدم يتبين أن الحديث الذي أورده الترمذي ضعيف جداً ، ولا يثبت عن معاذ بن أنس ؛ لأنه من رواية زبّان بن فائد ، وهو ضعيف جداً في رواياته عن سهل بن معاذ ، وهذا الحديث منها .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه الترمذي .

وقد ورد للحديث شواهد ترتقي بمجموعها إلى الصحة ، وقد فصل في تخريجها الشيخ الألباني في الصحيحة (٣٨٠) ، ود. عبدالرحمن الفريوائي في تحقيقه لكتاب الزهد لوكيع ٢/٦٠٠ ـــ ٦١٠ ، فلتراجع هناك .

* * *

الحديث الخامس :

قال الإمام الترمذي[1]:

حدَّثَنَا الفَضلُ بن الصَّبَّاحِ بَغدَادِيٌّ ، حدَّثَنَا سَعِيدُ بن زَكَرِيَّا ، عَن عَنبسَةَ بن عَبدِالرَّحمَنِ ، عَن مُحَمَّدِ بن زَاذَانَ ، عَن مُحَمَّدِ بن المُنكَدِرِ ، عَن جَابرِ بن عَبدِ اللَّه ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ :" **السَّلامُ قَبلَ الكَلامِ** ".

وَبِهَذا الإسنَادِ عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :" **لا تَدعُوا أَحَدًا إِلَى الطَّعَامِ حَتَّى يُسَلِّمَ** ".

قَالَ أبو عِيسَى : " هَذا حَدِيثٌ مُنكَرٌ لا نَعرِفُهُ إلا مِن هَذا الوَجه ".

و سَمِعت مُحَمَّدًا يَقُولُ : " عَنبَسَةُ بن عَبدِ الرَّحمَنِ ضَعِيفٌ فِي الحَدِيثِ ذَاهِبٌ ، وَمُحَمَّدُ بن زَاذَانَ مُنكَرُ الحَدِيثِ ".

تخريج الحديث :

أخرجه من طريق الترمذي ابن الجوزي في العلل المتناهية ٢٣٢/٢ (١١٩٧) .

وأخرجه أبو يعلى في مسنده[2] ٤٨/٤ (٢٠٥٩) ـــ ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ٤٣٨/١٠ ـــ .

وابن عدي في الكامل ٢٢١٠/٦ ، عن الحسن بن سفيان .

وابن المقرىء في معجمه (١٠٢٠) ، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان ٧٨/٢ ، من طريق عبدالمؤمن بن عيسى الجرجاني .

كلهم عن الفضل بن الصبّاح ، عن سعيد بن زكريا ، عن عنبسة به مثله .

وأخرجه الدارقطني في الأفراد (أطراف الغرائب ٣٩٠/٢ (١٧١٠)) ، من طريق عنبسة به ، وقال : " غريب من حديثه عنه (يعني حديث محمد المنكدر عن جابر) ، تفرد به عنبسة بن عبدالرحمن ، عن محمد زاذان ، عنه ".

---

(١) جامع الترمذي ٥٩/٥ (٢٦٩٩) .

(٢) سقط اسم (محمد بن زاذان) من إسناد المسند المطبوع ، وتبين أنه ساقط من نقل الحافظ ابن حجر لإسناده في المطالب العالية ١٨١/٣ (٢٧١٤) ، ومن إخراج المزي له من طريق أبي يعلى .

قلت : وقد اضطرب عنبسة في هذا الحديث :

١-فرواه مرة كما تقدم عن محمد بن زاذان ، عن ابن المنكدر ، عن جابر .

٢-ورواه مرة أخرى عن محمد بن زاذان ، عن جابر :

أخرجه ابن الأعرابي في معجمه ٢/٥٤٣ (١٠٥٩ ، ١٠٦٠) - ومن طريقه القضاعي في مسند الشهاب[1] ١/٥٦ (٣٤) - عن إبراهيم بن الوليد ، عن غسان بن مالك البصري ، عن عنبسة به ، واقتصر القضاعي على الشطر الأول من الحديث .

٣ - ورواه مرة ثالثة عن محمد بن المنكدر ، عن جابر :

أخرجه ابن جميع الصيداوي في معجم شيوخه (ص ٣٧٨) ، رقم (٣٧١) ، من طريق خالد بن عمرو ، عن عنبسة ، به ، واقتصر على الشطر الأول أيضاً .

ومن خلال ما تقدم يتبين أن مدار هذا الحديث على عنبسة بن عبدالرحمن ، وهو متروك ، كما تقدم التفصيل في ترجمته في الحديث الثالث ، وقد اضطرب فيه فرواه على عدة أوجه مما يزيده ضعفاً .

ويضاف إلى ذلك أن الحديث الذي أورد الترمذي فيه أيضاً محمد بن زاذان ، وهو متروك[2].

ومنه يتبين أن حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث بالنكارة لتفرد عنبسة به ، وهو متروك ، ولوجود محمد بن زاذان ، وهو متروك أيضاً . والله أعلم .

---

(١) ذكر السخاوي في المقاصد الحسنة (٥٦٦) أن القضاعي والترمذي وأبا يعلى رووه من حديث عنبسة عن ابن زاذان عن ابن المنكدر عن جابر ، والصواب أن رواية القضاعي ليس فيها ذكر ابن المنكدر .

(٢) تقريب التهذيب (٥٨٨٢) .

الحديث السادس :

قال الإمام الترمذي[1]:

حدَّثَنَا مَحمُودُ بن غَيلانَ ، حدَّثَنَا شَبَابَةُ ، عَن حَمزَةَ ، عَن أَبي الزُّبيرِ ، عَن جَابرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " **إِذَا كَتَبَ أَحَدُكُم كِتَابًا فَليُتَرِّبهُ[2] فَإِنَّهُ أَنجَحُ لِلحَاجَةِ** ".

قَالَ أبو عِيسَى : " هَذا حَدِيثٌ مُنكَرٌ لا نَعرِفُهُ عَن أَبي الزُّبَيرِ إِلا مِن هَذا الوَجه .

قَالَ : وَحَمزَةُ هُوَ عِندِي ابنُ عَمرو[3] النَّصِيبِيُّ ، وهُوَ ضَعِيفٌ فِي الحَدِيثِ ".

---

(١) جامع الترمذي ٥/٦٦ (٢٧١٣) .

(٢) قال صاحب تحفة الأحوذي ٧/٤١٠ : " قوله : " فليتربه " بتشديد الراء : من التتريب ، ويجوز أن يكون من الإتراب ، قال في " المجمع " : أي ليسقطه على التراب اعتماداً على الحق تعالى في إيصاله إلى المقصد ، أو أراد : ذر التراب على المكتوب ، أو ليخاطب الكاتب خطابا على غاية التواضع ، أقوال انتهى . وقال المظهر : قيل معناه فليخاطب خطاباً على غاية التواضع ، والمراد بالتتريب: المبالغة في التواضع في الخطاب ، قال القارىء : هذا موافق لمتعارف الزمان لاسيما فيما بين أرباب الدنيا وأصحاب الجاه، لكنه مع بعد مأخذ هذا المعنى من المبنى مخالف لمكاتبته ﷺ إلى الملوك وكذا إلى الأصحاب انتهى . قيل : ويمكن أن يكون الغرض من التتريب تجفيف بلة المداد صيانة عن طمس الكتابة ولا شك أن بقاء الكتابة على حالها أنجح للحاجة ، وطموسها مخل للمقصود . قلت : قول من قال إن المراد بتتريب الكتاب ذر التراب عليه للتجفيف هو المعتمد . قال في القاموس: أتربه جعل عليه التراب انتهى . وقال في النهاية: يقال: أتربت الشيء إذا جعلت عليه التراب ". انتهى .

(٣) كذا نسبه الترمذي ، والصواب أنه ابن ميمون ، كما في مصادر ترجمته ، وقال المزي : " ولا نعلم أحداً قال فيه : حمزة بن عمرو النصيبي إلا الترمذي ، وكأنه اشتبه عليه بحماد بن عمرو النصيبي " (تهذيب الكمال ٧/٣٢٦) .

تخريج الحديث :

أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٨٣/١ (١٠٥) من طريق الترمذي ، عن محمود بن غيلان .

وأبو نعيم في تاريخ أصبهان ٢٣٨/٢ ، والسمعاني في أدب الإملاء (١٧٤) من طريق يحيى بن حاتم العسكري .

كلاهما عن شبابة به .

وأخرجه الدارقطني في الأفراد (أطراف الغرائب ٤٠٤/٢ (١٧٥٣)) من طريق شبابة به . وقال :" تفرد به شبابة عن حمزة عنه " (أي عن أبي الزبير) .

قلت : لم يتفرد به شبابة ؛ فقد تابعه خالد بن حيان :

أخرجه العُقيلي ٢٩١/١ ــ ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٨٢/١ (١٠٤) ــ من طريق خالد بن حيّان ، عن حمزة به ، وقال في متنه : " ترّبوا الكتاب فإنه أعظم للبركة وأنجح للحاجة ".

وقال العُقيلي :" لا يحفظ هذا الحديث بإسناد جيّد ".

قلت : ومداره على حمزة النّصيبي ، وهو متفق على تضعيفه جداً ، ومما قيل فيه :

قال الإمام أحمد : " مطروح الحديث "(١).

وقال البخاري : " منكر الحديث "(٢).

وقال أبو حاتم : " ضعيف الحديث منكر الحديث "(٣).

---

(١) الجرح والتعديل ٢١٠/٣ ، تهذيب الكمال ٣٢٤/٧ .

(٢) التاريخ الكبير ٥٣/٣ ، التاريخ الصغير ٢م١٩٥ ، الضعفاء (٨٨) .

(٣) الجرح والتعديل ٢١٠/٣ ، تهذيب الكمال ٣٢٥/٧ .

وقال النسائي[1]، والدارقطني[2] : " متروك الحديث ".

وقال ابن عدي :" يضع الحديث ... وكل ما يرويه أو عامته مناكير موضوعة ، والبلاء منه، ليس ممن يروي عنه، ولا ممن يروي هو عنهم "[3].

وقال ابن حبّان :" ينفرد عن الثقات بالأشياء الموضوعات ، كأنه كان المتعمد لها ، لا تحل الرواية عنه "[4].

وقال الحاكم :" يروي عن نافع وعطاء وأبي الزبير أحاديث موضوعة "[5].

وضعفه أبو زرعة ، وأبو داود ، ويعقوب بن سفيان ، وغيرهم[6].

وقال الذهبي : " تركوه "[7].

وقال ابن حجر : " متروك متهم بالوضع " [8].

وللحديث طريق أخرى عن أبي الزبير :

ولكنه من رواية بقية بن الوليد ، وقد اضطرب فيه :

١- فرواه مرة عن عمرو بن أبي عمرو ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، بنحو المتن السابق :

أخرجه ابن عدي في الكامل ١٦٨١/٥ ــ ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٨٢/١ (١٠٣) ــ من طريق كثير بن عبيد .

---

(١) الضعفاء والمتروكين (١٣٩) ، تهذيب الكمال ٣٢٥/٧ .

(٢) سؤالات البرقاني (١١٣) ، تهذيب الكمال ٣٢٥/٧ .

(٣) الكامل ٧٨٥/٢ ، ٧٨٧ ، تهذيب الكمال ٣٢٥/٧ .

(٤) المجروحين ٢٧٠/١ ، تهذيب الكمال ٣٢٥/٧ .

(٥) المدخل إلى الصحيح (٤٧) .

(٦) انظر الجامع في الجرح ١٩٨/١ .

(٧) الكاشف ٣٥١/١ (١٢٣٤) .

(٨) تقريب التهذيب (١٥١٩) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣١٠/٤٥ ، من طريق محمد بن عمرو بن حنّان .

كلاهما عن بقية ، عن عمرو بن أبي عمرو الكلاعي به نحوه .

وقال ابن عدي في ترجمة عمرو بن أبي عمر : " ليس بمعروف ، حدَّث عنه بقية ، منكر الحديث عن الثقات ... وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد غير محفوظات ، وعمرو بن أبي عمر مجهول ، ولا أعلم يروي عنه غير بقية ، كما يروي عن سائر المجهولين ".

٢ - ورواه بقية مرة أخرى بلفظ : " تَرّبوا الكتاب فإن التراب مبارك " :

أخرجه أبو طاهر المخلص في الفوائد المنتقاة ق ١/٦٩ (كما في السلسلة الضعيفة ١٧٣٩) - ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٨٢/١ (١٠٢) وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣١٠/٤٥ ، والسمعاني في أدب الإملاء (١٧٤) وأبو بكر الأنصاري في المشيخة الكبرى ٧٣١/٢ (٢٢٢) ـــ ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ١٤/٣٣ ـــ، ورواه ابن عساكر في الموضع السابق من طريق أخرى ، والضياء المقدسي في المختارة ١٠/ق ٢/٩٩ (كما في السلسلة الضعيفة ١٧٣٩) .

كلهم من طريق أبي ياسر عمار بن نصر ، عن بقية ، به نحوه .

وقـــال ابن عساكر : " قال الدارقطني : تفرد به بقية عن عمرو بن أبي عمر ".

٣ - ورواه مرة ثالثة عن أبي أحمد الدمشقي ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً : " تَرّبوا صحفكم أنجح لها ، والتراب مبارك " .

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٣/٩ (٦٤١٨) ، وفي كتاب الأدب (١٣٨) ـــ وعنه ابن ماجه ١٢٤٠/٢ (٣٧٧٤) ـــ عن يزيد بن هارون عن بقية به .

وقال أبو طالب أحمد بن أبي يحيى البغدادي : " سألت أحمد بن حنبل في السجن عن حديث يزيد بن هارون ، عن بقية ، عن أبي أحمد ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، أن النبي ﷺ قال :" إذا كتبت كتاباً فتَرِّبه فإنه أنجح للحاجة ، والتراب مبارك " . فقال : كتبه بقية أبو يحمد ، وهذا منكر ، وما روى بقية عن بَحير وصفوان والثقات يُكتب ، وما روي عن المجهولين لا يُكتب "[١].

٤- ورواه مرة رابعة عن عُمر بن موسى ، عن أبي الزبير ، عن جابر :

ذكر ذلك المزي في تهذيب الكمال ١٤/٣٣ ، من رواية إسحاق بن يعقوب العطار ، عن عمار بن نصر ، عن بقية ، به .

قلت ومداره في هذه الطرق كلها على بقية ، وهو معروف بالتدليس عن الضعفاء ، وشيخه في الوجهين الأول والثاني : عمرو بن أبي عمر – وهو أبو أحمد الوارد في الوجه الثالث – ضعيف جداً ، تقدم قول ابن عدي فيه أنه منكر الحديث ، وقال البيهقي :" هو من مشايخ بقية المجهولين وروايته منكرة "[٢].

وقيل: إنّه هو عمر بن موسى الوارد في الوجه الرابع ، كما رجح ذلك الذهبي في الميزان حيث قال في ترجمة عمر بن أبي عمر :" وأحسبه عمر بن موسى الوجيهي ذاك الهالك "[٣].

---

(١) الكامل في الضعفاء ٥٠٥/٢ ، تاريخ دمشق ٣٤٢/١٠ ، ٦٦/٥ ، تهذيب الكمال ١٣/٣٣ .

(٢) تاريخ دمشق ٣١١/١٠٤٥ ، تهذيب الكمال ٤٧٤/٢١ ، ١٣/٣٣ .

(٣) ميزان الاعتدال ٢١٥/٣ (٦١٧٦) .

وعليه فالحديث ضعيف جداً ، وزاده ضعفاً تحقق تدليس بقية فيه .

وقد ضعف هذا الحديث غير واحد من الأئمة ، وحكم عليه بعضهم بالوضع :

وقد تقدم قول الترمذي والإمام أحمد بأنه منكر

وتقدم قول العُقيلي : " لا يحفظ هذا الحديث بإسناد جيد ".

وقال ابن معين : " ذاك إسناد لا يسوى فلساً "[(١)].

وحكم عليه القزويني بالوضع[(٢)].

وقال العلائي : " الحديث ضعيف جداً ، لا تبعد نسبته إلى الوضع "[(٣)].

وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية ، وذكر شواهد له كلها ضعيفة جداً . ثم قال : " ليس في هذه الأحاديث ما يصح عن رسول الله ﷺ "[(٤)].

وحكم الشيخ الألباني ـــ رحمه الله ـــ على حديث الترمذي بأنه ضعيف ، وعلى حديث بقية بأنه منكر[(٥)].

ومما تقدم يتضح أن حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث بالنكارة لتفرد حمزة النصيبي به ، وهو متروك كما تقدم .

وقد ورد للحديث طريق أخرى عن جابر ، لكنها ضعيفة جداً كما تقدم ، والله أعلم .

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي ٢٧٨/١ (٥٨٦) ، أدب الإملاء (١٧٤) ، العلل المتناهية ٨٥/١ .

(٢) انظر الرسالة الملحقة في آخر مشكاة المصابيح ١٧٨٤/٣ . وقد تعقبه الحافظ ابن حجر بأنه ضعيف فقط ، وراجع النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح (٦١ ـــ ٦٣) .

(٣) النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح ص ٣٩ ، رقم ٨ .

(٤) العلل المتناهية ٨٤/١ .

(٥) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٢٣/٤ (١٧٣٨ ، ١٧٣٩) .

الحديث السابع :

قال الإمام الترمذي[1]:

حدَّثنا إِسمَاعِيلُ بن مُوسَى ، حدَّثنا مُحَمَّدُ بن عُمَرَ بن الرُّومِيِّ ، حدَّثنا شَرِيكٌ ، عَن سَلَمَةَ بن كُهَيلٍ ، عَن سُوَيدِ بن غَفَلَةَ ، عَن الصُّنَابِحِيِّ ، عَن عَلِيٍّ ــ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ ــ قَــالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " **أَنَا دَارُ الحِكمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا** " .

قَالَ أبو عِيسَى :" هَذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مُنكَرٌ ، وَرَوَى بَعضُهُم هَذا الحَدِيثَ عَن شَرِيكٍ وَلَم يَذكُرُوا فِيهِ : عَن الصُّنَابِحِيِّ ، وَلا نَعرِفُ هَذا الحَدِيثَ عَن واحدٍ مِن الثِّقَاتِ غير[2] شَرِيكٍ ، وَفِي البَاب عَن ابنِ عَبَّاس ".

تخريج الحديث :

روى سلمة بن كهيل هذا الحديث ، واختلف عليه وعلى أحد الرواة عنه :

أولاً : رواه شَريك ، واختلف عليه :

١- فرواه محمد بن عمر الرومي ، عن شريك ، عن سلمة ، عن سويد بن غفلة ، عن الصنابحي ، عن علي :

أخرجه الترمذي كما تقدم .

والطبري في تهذيب الآثار (مسند علي ص ١٠٤) .

---

(١) جامع الترمذي ٦٣٧/٥ (٣٧٢٣) .

(٢) وقع في طبعة شاكر (عن شريك) والتصويب من طبعة دار الغرب ٨٦/٦ ، وتحفــة الأشــراف ٤٢١/٧ . واقتصر في التحفة على قول الترمذي : غريب . وكذا نقله ابن الجزري عن الترمــذي في مناقب الأسد الغالب (٢٩) .

كلاهما عن إسماعيل بن موسى السدي ، عن محمد بن عمر الرومي به مثله .

وقال الترمذي في العلل الكبير ٢/٩٤٢ : " وسألت محمداً عنه فلم يعرفه ، وأنكر هذا الحديث "[١].

ثم قال الترمذي :" لم يرو عن أحد من الثقات من أصحاب شريك ، ولا نعرف هذا من حديث سلمة بن كهيل من غير حديث شريك ".

وقال الطبري : " هذا خبر صحيح سنده ، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلتين :

إحداهما : أنه خبر لا يُعرف له مخرج عن علي عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه .

والأخرى : أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة ".

وقال الذهبي :" أخرج الترمذي عن محمد بن عمر الرومي عن شريك حديث : أنا دار الحكمة وعلي بابها ، فما أدري من وضعه »[٢].

قلت : ومحمد بن عمر ، ضعيف جداً في شريك ، فقد ضعفه أبو زرعة ، وأبو داود ، وقال أبو حاتم : " روى عن شريك حديثاً منكراً "[٣].

ولعله يعني به هذا الحديث .

٢- ورواه محمد بن عمر مرة أخرى ، وعبدالحميد بن بحر ، وسويد بن سعيد ، عن شريك ، عن سلمة بن كهيل ، عن الصنابحي ، عن علي :

---

(١) ونقل الزركشي قول الترمذي هذا ، وجاء عنده : (سألت محمداً عن هذا الحديث فأنكره ، وقال : هذا حديث منكر ، وليس له وجه صحيح) انظر التذكرة في الأحاديث المشتهرة ص ١٦٣.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/٦٦٨ .

(٣) تهذيب الكمال ٢٦/١٧٢ .

أخرجه القطيعي في زوائده على فضائل الصحابة ٦٣٤/٢ (١٠٨١) ، وفي جزء الألف دينار (٢١٦) ، والآجري في الشريعة ٢٣٢/٣ (١٦٠٨) ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٨٨/١ (٣٤٧) ، وابن بطة في الإبانة (كما في تلخيص الموضوعات ص ١١٦ ، وتنزيه الشريعة ٣٧٧/١) ـــ ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات ١١١/٢ (٦٥٤) ـــ ، ورواه ابن حبان في المجروحين ٩٤/٢ معلقاً ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٧٨/٤٢ . من طريق محمد بن عمر الرومي[١].

والآجري في الشريعة ٢٣٢/٣ (١٦٠٧) ، وأبو نعيم في الحلية ٦٤/١ ـــ ومن طريقه ابن الجزري في مناقب الأسد الغالب (٢٩) ـــ ، وابن الجوزي في الموضوعات ١١١/٢ (٦٥٥ ، ٦٥٦) ، من طريق عبدالحميد بن بحر .

وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٧٨/٤٢ ، والذهبي في ميزان الاعتدال ٢٥١/٢ ، من طريق سويد بن سعيد .

كلهم عن شريك به نحوه .

قلت : ومحمد بن عمر تقدم أنه ضعيف جداً في شريك .

وعبدالحميد بن بحر كان يسرق الحديث[٢].

وسويد بن سعيد ، ضعيف عمي فكان يلقن ما ليس من حديثه ، وكذبه ابن معين ، وقال أحمد : " متروك "، وقال البخاري : " حديثه منكر "[٣].

---

(١) لكن ابن حبان أورده في ترجمة عمر بن عبدالله الرومي . وقال الذهبي : كذا قال ابن حبان فوهم ... بل الراوي عن شريك هو محمد بن عمر الرومي ، وهو ولد المذكور ، فأما الأب فثقة (ميزان الاعتدال ٢١٢/٣) .

(٢) ميزان الاعتدال ٥٣٨/٢ .

(٣) انظر: ميزان الاعتدال ٢٤٨/٢ .

وذكر الذهبي هذا الحديث فيما استنكر عليه[1].

٣- وروي عن شريك ، عن سلمة ، عن رجل ، عن الصنابحي ، عن علي :

ذكره الدارقطني في العلل ٢٤٧/٣ ، ولم أقف على من أخرجه .

ولعل هذا الرجل المبهم هو سويد بن غفلة الوارد في الوجه الأول ، وبهذا فلا يعتبر وجهاً مستقلاً .

ثانياً : ورواه يحيى بن سلمة بن كهيل ، عن أبيه ، عن سويد بن غفلة ، عن الصنابحي ، ولم يسنده :

ذكره الدارقطني في العلل ٢٤٧/٣ ، ولم أقف على من أخرجه .

ويحيى بن سلمة : متروك ، وكان شيعياً[2].

ومما تقدم يتضح أن الحديث ضعيف جداً من رواية شريك وسلمة بن كهيل ، فرواته في جميع هذه الأوجه ضعفاء جداً أو متروكين ، وقد حكم عليه بعضهم بالوضع كما سيأتي .

وله طرق أخرى عن علي ، وكلها ضعيفة جداً أيضاً :

* فأخرجه ابن مردويه (كما في الموضوعات لابن الجوزي ١١٢/٢ ، واللآلي المصنوعة ٣٢٨/١) ، من طريق الحسن بن محمد ، عن جرير ، عن محمد بن قيس ، عن الشعبي ، عن علي مرفوعاً .

ومن طريق الحسين بن علي ، عن أبيه ، نحوه مرفوعاً .

وقال ابن الجوزي عن الطريق الأولى : " محمد بن قيس مجهول ".

وقال عن الطريق الثانية : " فيه مجاهيل ".

---

(١) ميزان الاعتدال ٢٥١/٢ .

(٢) تقريب التهذيب (٧٥٦١) .

* وأخرجه أبو الحسن الحربي في أماليه (كما في اللآلي المصنوعة ٣٣٥/١) — ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٧٨/٤٢ — ، عن إسحاق بن مروان ، عن أبيه ، عن عامر بن كثير السراج ، عن أبي خالد ، عن سعد بن طريف ، عن الأصبغ بن نباتة ، عن علي أن النبي ﷺ قال :" أنا مدينة العلم[1]، وأنت بابها يا علي ، كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها ".

قلت : وفيه سعد بن طَريف ، وهو متروك رافضي ورماه ابن حبان بالوضع[2].

والأصبغ بن نُباته : متروك رمي بالرفض[3].

* وأخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه ٣٠٩/١ ، والذهبي في الميزان ٣٦٦/٤ معلقاً . من طريق عباد بن يعقوب ، عن يحيى بن بشار الكندي ، عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي . وعن عاصم بن ضمرة ، عن علي قال : قال رسول الله ﷺ :" شجرة أنا أصلها ، وعلي فرعها ، والحسن والحسين من ثمرها ، والشيعة ورقها ، فهل يخرج من الطيب إلا الطيب ، وأنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أرادها فليأت الباب ".

وقال الخطيب : " يحيى بن بشار الكندي الكوفي ، حدَّث عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني ، وجميعاً مجهولان ".

---

(١) كذا وقع في اللآلي ، ووقع في تاريخ دمشق : مدينة الجنة ، وقال ابن عساكر : كذا قال ، والمحفوظ مدينة الحكمة .

(٢) تقريب التهذيب (٢٢٤١) .

(٣) تقريب التهذيب (٥٣٧) .

وذكر الذهبي هذا الحديث فيما استنكر على يحيى ، وقال :" يحيى بن بشار الكندي شيخ لعباد بن يعقوب الرواجني لا يُعرف، عن مثله، وأتى بخبر باطل ".

* وأخرجه ابن النجار في تاريخه (كما في اللآلي المصنوعة ١/٣٣٤) من طريق علي بن محمد بن مهرويه ، عن داود بن سليمان الغازي ، عن علي بن موسى الرضا ، عن آبائه ، عن علي مرفوعاً نحوه .

وقال الذهبي في الميزان ٢/٨ في ترجمة داود بن سليمان : " شيخ كذاب ، له نسخة موضوعة عن علي الرضا ، رواها علي بن محمد بن مهرويه القزويني الصدوق عنه ".

وللحديث شواهد ، ولكنها كلها موضوعة ، ويطول بسط الكلام فيها [1].

ومما تقدم يتضح أن الحديث لا يثبت عن علي - رضي الله عنه - ، وحكم عليه عدد من الأئمة بالضعف الشديد ، أو الوضع :

وقد تقدم حكم البخاري والترمذي السابق عليه بالنكارة ، وإشارة أبي حاتم إلى ذلك ، وتضعيف الطبري له ، وحكم الذهبي عليه بالوضع .

وقال البخاري أيضاً : " ليس له وجه صحيح "[2].

وقال ابن معين : " كذب لا أصل له "[3].

---

(١) انظر الموضوعات لا بن الجوزي ٢/١١٠ وما بعدها ، المقاصد الحسنة رقم (١٨٩) ، الأجوبة المرضية ٢/٨٧٧ ، اللآلي المصنوعة ١/٣٢٩ وما بعدها ، تنزيه الشريعة ١/٣٧٧ ، الفوائد المجموعة ص ٣٤٩ وما بعدها ، النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر على المصابيح ص ١٠٣ وما بعدها ، وتعليق محقق جزء الألف دينار ص ٣٣٣ وما بعدها ، وبحث : تخريج حديث أنا مدينة العلم ، للأخ خليفة الكواري منشور في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر ، العدد (١٠) .

(٢) التذكرة في الأحاديث المشتهرة ص ١٦٣ ، المقاصد الحسنة (١٨٩) ، الأجوبة المرضية ٢/٨٧٨ .

(٣) تاريخ بغداد ١١/٢٠٤ ، الأجوبة المرضية ٢/٨٧٨ .

وقال الدارقطني :" الحديث مضطرب غير ثابت، وسلمة لم يسمع من الصنابحي " [1].

وقال ابن حبان :" وهذا خبر لا أصل له عن النبي ﷺ ، ولا شريك حدَّث به ، ولا سلمة بن كهيل رواه ، ولا الصنابحي أسنده ؛ ولعل هذا الشيخ بلغه حديث أبي الصلت عن أبي معاوية فحفظه، ثم أقلبه على شريك وحدَّث بهذا الإسناد "[2].

وقال العُقيلي :" ولا يصح في هذا المتن حديث "[3].

وقال ابن الجوزي : " الحديث لا أصل له "[4].

وقال أبو الفتح الأزدي : " لا يصح في هذا الباب شيء "[5].

وقال الإمام النووي : " وأما الحديث المروي عن الصنابحي عن علي قال : قال رسول الله ﷺ : " أنا دار الحكمة وعلي بابها " ، وفي رواية:" أنا مدينة العلم وعلي بابها " فحديث باطل ... "[6].

وقال أبو بكر بن العربي :" حديث باطل "[7].

وقال ابن دقيق العيد :" هذا الحديث لم يثبتوه ، وقيل: إنه حديث باطل "[8].

وقال الذهبي :" وهذا الحديث شُبه لبعض المحدثين السذج ، فإنه موضوع "[9].

---

(١) العلل ٢٤٨/٣ .

(٢) المجروحين ٩٤/٢ .

(٣) الضعفاء ١٤٩/٣ .

(٤) الموضوعات ١١٨/٢ .

(٥) البداية والنهاية ٩٦/١١ .

(٦) تهذيب الأسماء واللغات ٣١٩/١ .

(٧) أحكام القرآن ١١٠٢/٣ .

(٨) التذكرة في الأحاديث المشتهرة (١٦٤)، المقاصد الحسنة (١٨٩) ، الأجوبة المرضية ٨٧٨/٢ .

(٩) تلخيص الموضوعات (٢٥٦) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : " وحديث :" أنا مدينة العلم وعلي بابها " أضعف وأوهى ، ولهذا إنما يُعدُّ في الموضوعات ، وإن رواه الترمذي . وذكره ابن الجوزي وبيّن أن سائر طرقه موضوعة ، والكذب يُعرف من نفس متنه ، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم ولم يكن لها إلا باب واحد ، ولم يبلغ العلم عنه إلا واحد فسد أمر الإسلام ، ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المُبلّغ عنه العلم واحداً ، بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب ... فعُلم أن الحديث إنما افتراه زنديق جاهل ظنّه مدحاً ، وهو مطرق الزنادقة إلى القدح في دين الإسلام ؛ إذ لم يُبلّغه إلا واحد ، ثم إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر ؛ فإن جميع مدائن الإسلام بلغهم العلم عن الرسول ﷺ من غير علي ... "[١].

وقد حكم عليه بالوضع كل من : ابن الجوزي[٢]، والذهبي[٣]، وشيخ الإسلام ابن تيمية[٤]، والشيخ عبدالرحمن المعلمي[٥]، والشيخ الألباني[٦].

ومع ما تقدم من كلام الأئمة المتقدمين والمتأخرين على شدة ضعف هذا الحديث ، إلا أن الإمام العلائي[٧]، والحافظ ابن حجر[٨]، والسخاوي[٩]،

---

(١) منهاج السنة النبوية ٥١٥/٧ ، المنتقى من منهاج الاعتدال (ص ٥٢٢) .

(٢) الموضوعات: (١ / ٥٣٣).

(٣) ميزان الاعتدال ٤١٥/١ ، ٦٦٨/٣ ، تلخيص المستدرك ١٢٦/٣ ، تلخيص الموضوعات ص ١١٦ .

(٤) منهاج السنة ٥١٥/٧ ، أحاديث القصاص (ص ٦٢)، الفتاوى ٤١٠/٤ ، ١٢٣/١٨.

(٥) في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص ٣٤٩).

(٦) ضعيف الجامع الصغير رقم (١٣٢٢).

(٧) النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح ص ٥٢ ، رقم ١٨ .

(٨) اللآلي المصنوعة ٣٣٤/١ ، أجوبة الحافظ ابن حجر على أحاديث المصابيح ٣١٧/٣ ، لسان الميزان ١٢٣/٢ .

(٩) المقاصد الحسنة (ص ٩٨) ، رقم ١٨٩ .

والسيوطي[1]، والشوكاني[2] مالوا إلى تقويته وتحسينه ؛ لوروده من روايات أخرى عن ابن عباس ، وفيما ذهبوا إليه نظر ، وحديث ابن عباس موضوع ، وليس هنا مقام التوسع في ذلك ، وقد ناقش ذلك الإمام المعلمي في تعليقه على الفوائد المجموعة بكلام نفيس فراجعه[3].

ومما تقدم يتضح أن حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث بالنكارة لأجل عمر بن محمد ، وهو ضعيف جداً في شريك ، وهذا الحديث من روايته عنه ، والله أعلم .

* * *

---

(١) اللآلي المصنوعة ٣٣٤/١ .

(٢) الفوائد المجموعة (ص ٣٤٩) .

(٣) حاشية الفوائد المجموعة ص ٣٤٩ وما بعدها .

وانظر تخريج حديث: "أنا مدينة العلم" ، والنقد الصحيح رقم ١٨ ، وتعليق محقق جزء الألف دينار .

الحديث الثامن :

قال الإمام الترمذي[1]:

حدَّثَنا أبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بن نَافِعٍ ، حدَّثَنا النَّضرُ بن حَمَّاد ، حدَّثَنا سَيفُ بن عُمَرَ ، عَن عُبَيدِاللَّهِ بن عُمَرَ ، عَن نَافِعٍ ، عَن ابنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " **إذَا رَأَيتُم الَّذينَ يَسُبُّونَ أَصحَابِي فَقُولُوا : لَعنَةُ اللَّه عَلَى شَرِّكُم** ".

قَالَ أبو عِيسَى : " هَذا حَديثٌ مُنكَرٌ ، لا نَعرِفُهُ من حَديثِ عُبَيدِاللَّهِ بن عُمَرَ إلا مِن هَذا الوَجهِ ، وَالنَّضرُ مَجهُولٌ ، وَسَيفٌ مَجهُولٌ ".

تخريج الحديث :

أخرجه البزار (كشف الأستار ٢٩٣/٣ (٢٧٧٨)) ، عن محمد بن المؤمل بن الصبّاح .

والقطيعي في جزء الألف دينار (٢٦٧) ، وفي زوائده على فضائل الصحابة (٦٠٦) ـــ وعنه أبو محمد الخلال في أماليه (٦٣) ، ومن طريق الخلال أخرجه المزي في تهذيب الكمال ٧٢٣/١٢[2]، والذهبي في ميزان الاعتدال ٢٥٦/٢ ـــ . عن محمد بن يونس الكديمي .

والطبراني في الأوسط ١٦٧/٩ (٨٣٦٢) ، من طريق الحسن بن عمر الأزدي .

والخطيب في تاريخ بغداد ١٩٥/١٣ ، وفي تالي تلخيص المتشابه ٤٧٧/٢ ، من طريق المغيرة بن المهلب .

---

(١) جامع الترمذي ٦٩٧/٥ (٣٨٦٦) .

(٢) سقط اسم محمد بن يونس من المطبوع من تهذيب الكمال ، وهو موجود في النسخة الخطيـــة (ق ٥٦٦) وفي المصادر التي أخرج المزي الحديث من طريقها .

كلهم عن النضر بن حماد به نحوه .

وقال البزار : " لا نعلم رواه عن عُبيدالله إلا سيف ".

وقال الطبراني : " لم يرو هذا الحديث عن عُبيدالله إلا سيف ، تفرد به النضر ".

ومما تقدم يتضح أن مدار الحديث على النضر بن حماد عن سيف بن عمر ، وفيما يلي ترجمة لهما :

* النَّضر بن حماد الفَزَاري ، أبو عبدالله الكوفي .

قال أبو حاتم : " ضعيف "(١). وذكره ابن الجوزي في الضعفاء(٢).

وقال الذهبي(٣)، وابن حجر(٤) : " ضعيف ".

* سَيف بن عُمر التميمي الكوفي ، صاحب كتاب " الردة " و " الفتوح " .

الأكثرون على أنه ضعيف جداً ، ومما قيل فيه :

قال ابن معين(٥)، والنسائي(٦)، والدارقطني(٧) : " ضعيف ".

وقال الدارقطني في موضع آخر : " متروك "(٨).

وقال أبو حاتم : " متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدي "(٩).

---

(١) الجرح والتعديل ٤٧٩/٨ ، تهذيب الكمال ٣٧٧/٢٩ .

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٦٠/٣ (٣٥٢١) .

(٣) الكاشف ٣٢٠/٢ (٥٨٢٩) .

(٤) تقريب التهذيب (٧١٣٢) .

(٥) تاريخ الدوري ٢٤٥/٢ ، تهذيب الكمال ٣٢٦/١٢ .

(٦) الضعفاء والمتروكين (٢٥٦) ، تهذيب الكمال ٣٢٦/١٢ .

(٧) تهذيب الكمال ٣٢٦/١٢ .

(٨) سؤالات البرقاني (٢٠٠) ، تهذيب الكمال ٣٢٦/١٢ .

(٩) الجرح والتعديل ٢٧٨/٤ ، تهذيب الكمال ٣٢٦/١٢ .

وقال ابن نمير : " كان سيف يضع الحديث ، وكان اتهم بالزندقة "[1].

وقال أبو داود : " ليس بشيء "[2].

وقال ابن حبان : "اتهم بالزندقة ... يروي الموضوعات عن الأثبات "[3].

وقال ابن عدي : " بعض أحاديثه مشهورة ، وعامتها منكرة لم يتابع عليها ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق "[4].

وقال الحاكم : " اتهم بالزندقة ، وهو ساقط في رواية الحديث "[5].

وقال أبو سعيد النقاش : " عامة أحاديثه موضوعة "[6].

وقال ابن الجوزي : " متهم بوضع الحديث "[7].

وذكره أبو العرب ، والساجي ، والعُقيلي ، والبلخي في جملة الضعفاء[8].

وقال الحافظ ابن حجر : " ضعيف في الحديث ، عمدة في التاريخ "[9].

قلت : ولعل الراجح أنه ضعيف جداً ؛ لاتفاق الأكثر على ذلك ، والله أعلم .

---

(١) المجروحين ٣٤٦/١ ، إكمال تهذيب الكمال ١٩٥/٦ .

(٢) سؤالات الآجري ٢١٤/١ (٢١٦) ، تهذيب الكمال ٣٢٦/١٢ .

(٣) المجروحين ٣٤٥/١ ، تهذيب الكمال ٣٢٦/١٢ .

(٤) الكامل ١٢٧٢/٣ ، تهذيب الكمال ٣٢٦/١٢ .

(٥) المدخل إلى الصحيح (٧٦) ، إكمال تهذيب الكمال ١٩٤/٦ .

(٦) إكمال تهذيب الكمال ١٩٤/٦ .

(٧) الموضوعات ٣٦٢/١ . وقد نقل مغلطاي ١٩٤/٦ عن ابن الجوزي أنه قال عنه في الموضوعات : كذاب بإجماعهم . ووهم في ذلك ، فهذا القول من ابن الجوزي صدر في حق سيف بن محمد الثوري ، كما في الموضوعات ٢٧٣/١ ، ٤٧٠/٣ .

(٨) إكمال تهذيب الكمال ١٩٤/٦ .

(٩) تقريب التهذيب (٢٧٢٤) .

ومما تقدم يتضح أن حكم الترمذي على هذا الحديث بالنكارة لأجل سيف بن عمر، حيث تبين أنه ضعيف جداً ، وقد تفرد بهذا الحديث ، كما تقدم ، والله أعلم .

وقد روي الحديث عن ابن عمر من غير هذه الطريق .

فقد رواه عطاء بن أبي رباح ، واختلف عليه :

١- فرواه مالك بن مغول ، عن عطاء ، عن ابن عمر ، مرفوعاً :

أخرجه الطبراني في الكبير ٤٣٤/١٢ (١٣٥٨٨) ، وفي الأوسط ١٠/٨ (٧٠١١) ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١٣٢٢/٧ (٢٣٤٨) ، والسهمي في تاريخ جرجان (ص ٢٥٢). من طريق عبدالحميد بن عصام الجرجاني .

والعُقيلي في الضعفاء ٢٦٤/٢ ، والضياء المقدسي في كتاب النهي عن سب الأصحاب (٧) ، من طريق عبدالله بن أيوب المخرمي .

والسهمي في تاريخ جرجان[1](ص ٢٥٤) ، من طريق عبدالرحمن بن الوليد الجرجاني .

وأبو القاسم الحرفي في أماليه (١٢) ، من طريق الحسين بن عيسى البسطامي .

كلهم عن عبدالله بن سيف ، عن مالك بن مغول ، عن عطاء ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال :" لعن الله من سبّ أصحابي " .

---

(١) تصحف اسم عبدالله بن سيف في هذا الموضع إلى (عبدالله بن يوسف) فليصحح ، وقد وقع على الصواب في الموضع الأول من تاريخ جرجان .

وقال الطبراني في الأوسط : " لم يرو هذا الحديث عن مالك بن مغول إلا عبدالله بن سيف ، تفرد به عبدالحميد بن عصام "[1].

وقال العُقيلي : " وفي النهى عن سب أصحاب رسول الله ﷺ أحاديث ثابتة الأسانيد من غير هذا الوجه ، وأما اللعن فالرواية فيه لينة ، وهذا يروى عن عطاء مرسل ".

قلت : وفيه عبدالله بن سيف الخوارزمي ، وهو ضعيف جداً[2].

٢ - ورواه محمد بن خالد ، ومحمد بن أبي مرزوق ، عن عطاء ، عن النبي ﷺ مرسلاً :

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١٧٩/١٢ (١٢٤٦٥) — وعنه ابن أبي عاصم في السنة ٦٨٧/٢ (١٠٣٥) — ، ورواه عبدالله بن أحمد في فضائل الصحابة ٥٤/١ (١٠)، من طريق أبي معاوية .

وعبدالله بن أحمد في فضائل الصحابة ٥٤/١ (١١) ، من طريق عبثر أبي زبيد .

واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١٣٢٢/٧ (٢٣٤٧) ، من طريق أبي أحمد الزبيري .

وأبو نعيم في الحلية ١٠٣/٧ ، من طريق أبي يحيى الحماني ، عن سفيان .

كلهم (أبومعاوية ، وعبثر ، وأبو أحمد ، وسفيان)، عن محمد بن خالد .

وأخرجه البغوي في الجعديات ٦٧/٢ (٢٠٢٥) ، عن فضيل بن مرزوق ، عن محمد بن أبي مرزوق[3].

---

(١) قلت : لم يتفرد به عبدالحميد بن عصام ، فقد تابعه اثنان كما تقدم .

(٢) انظر لسان الميزان ٢٩٩/٣ (١٢٤٤) .

(٣) والراجح أنه هو محمد بن خالد المتقدم عند بقية من أخرج الحديث ، فقد ذكر المـزي ١٥٤/٢٥ وغيره فضيل بن مرزوق في الرواة عن محمد بن خالد ، وعطاء في شيوخه . إضافة إلى عدم وقوفي على من روى هذه الرواية عن عطاء غيرهما ، مما يقوي أنهما واحد ، والله أعلم .

ومحمد بن خالد ، وابن أبي مرزوق ، كلاهما عن عطاء به نحوه مرسلاً .

وقال أبو نعيم : " كذا رواه أبو يحيى الحماني عن سفيان وأرسله ، وتفرد به عنه ، ومحمد بن خالد يعرف بأبي خبية[1] الكوفي الضبي ".

قلت : ومحمد بن خالد ، قال عنه الذهبي و ابن حجر : " صدوق "[2].

وابن أبي مرزوق ، يحتمل أن يكون هو ابن خالد ، كما تقدم في التعليق على اسمه، وإن لم يكن هو ، فلم أقف له على ترجمة .

ولذا فالوجه الثاني أرجح عن عطاء ؛ لأن راويه صدوق في حين أن رواية مالك بن مغول ضعيفة جداً ولا تثبت عنه ، كما تقدم .

وهذا ما ذهب إليه العُقيلي ، حيث صوب الوجه المرسل ، كما تقدم النقل عنه .

ولكن مرســلات عطاء ضعيفة ، كما قال الإمام أحمد :" ليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاء ؛ فإنهما كانا يأخذان عن كل أحد "[3].

وله طريق أخرى عن ابن عمر :

فقد أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ١٥٠/٣ ، من طريق محمد بن الفضل الخرساني ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال :" إن الناس يكثرون وأصحابى يقلون ، ولا تسبوا أصحابي ، لعن الله من سب أصحابي ".

قلت : فيه محمد بن الفضل ، وهو متروك[5]، وقد اضطرب في هذا الحديث على أوجه كثيرة ذكرها الخطيب في الموضع السابق .

---

(١) وقع في المطبوع من الحلية (حمنة) والصواب ما أثبته كما في المؤتلــف والمختلــف ٨٧٣/٢ ، و الإكمال ١١٩/٣ .

(٢) الكاشف ١٦٨/٢ (٤٨٢٦) ، تقريب التهذيب (٥٨٥١) .

(٣) تهذيب الكمال ٨٣/٢٠ .

(٥) تاريخ بغداد ١٥٠/٣ ، ١٥١ ، ميزان الاعتدال ٦/٤ .

وروي من وجه آخر عن ابن عمر :

أخرجه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان ٢٦١/٣ (٤٨٣) ، وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان ٩٣/١ ، من طريق أحمد بن إبراهيم بن يزيد ، عن أبي سفيان صالح بن مهران ، عن النعمان ، عن سفيان ، عن العمري ، عن نافع ، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال :" كل الناس يرجو النجاة يوم القيامة إلا من سب أصحابي فإن أهل الموقف يلعنهم ".

قلت : وفي إسناده أحمد بن إبراهيم بن يزيد ضعيف جداً :

قال أبو الشيخ : " حدّث أحمد بحديثين منكرين لم يتابع عليه [(١)] ". وذكر له هذا الحديث ، وحديثاً آخر .

وقال أبو نعيم :" يتفرد بأحاديث في الفضائل عن أبي سفيان صالح بن مهران عن النعمان بن عبدالسلام حديثاً واهياً "[(٢)].

وقال الذهبي وابن حجر : " له مناكير "[(٣)].

ومما تقدم يتبين أن هذا الحديث لم يثبت من طريق صحيح عن ابن عمر ، و لم يثبت اللعن من وجه صحيح كما أشار العُقيلي ، ولكن ورد في النهي عن سب الصحابة - رضوان الله عليهم - أحاديث كثيرة صحيحة ، ليس هنا مجال التفصيل فيها ، وأفردت بمؤلفات خاصة[(٤)]، والله أعلم .

* * *

---

(١) كذا في المطبوع ، ولعل الصواب (عليهما) .

(٢) لسان الميزان ١٣١/١ .

(٣) ميزان الاعتدال ٨٠/١ ، لسان الميزان ١٣١/١ .

(٤) انظر مقدمة محقق كتاب : النهي عن سب الأصحاب وما فيه من الإثم والعقاب ، للضياء المقدسي .

الخاتمة :

وفي نهاية هذا البحث أحمد الله - عز وجلّ - على أن هيأ لي إتمامه على هذا الوجه ، وأسأله أن يكون مفيداً للمشتغلين بالسنة النبوية ، وأن يكون سبباً للكتابة حول تحديد معنى هذا المصطلح عند بقية الأئمة .

ويحسن في خاتمته أن أذكر أهم نتائجه ، والتي تتلخص فيما يلي :

١- بلغ عدد الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بالنكارة ثمانية أحاديث فقط ، وكلها في كتابه السنن ، حيث لم أقف على شيء منها في كتبه الأخرى .

٢- تبين أن الحديث المنكر عند الترمذي هو الحديث الذي يتفرد به المتروك ، أو من اشتد ضعفه ، ولو لم يُخالف ، ومنه يتبين أن اشتراط المخالفة للراوي الضعيف في الحديث المنكر ليس بدقيق .

٣- وتبين أيضاً أن الحديث المنكر عند الإمام الترمذي داخل ضمن الحديث الضعيف جداً أو الموضوع ؛ حيث وجدنا أن جميع الأحاديث تقريباً أسانيدها ضعيفة جداً ، وتفرد بها رواتها الضعفاء جداً ، وفي معظمها كانت شواهدها أيضاً ضعيفة ، أو ليس لها شواهد ، ما عدا حديثاً واحداً فقط ، وهو الحديث الرابع ، وهذا الحديث وقع اختلاف في نسخ الترمذي حول الحكم عليه بالنكارة .

٤- كما ترجح لي أن الإمام الترمذي لا يعتبر تفرد الضعيف فقط حديثاً منكراً ، ويؤيد هذا أنه أخرج حديثاً من رواية المغيرة بن أبي قرة عن أنس[1]، ونقل عن يحيى بن سعيد أن قال عن الحديث : " هذا حديث منكر " ، ثم تعقبه بأن قال : " وهذا حديث غريب من حديث أنس ،

---

(١) جامع الترمذي ٦٦٨/٤ (٢٥١٧) .

لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وقد روي عن عمرو بن أمية الضمري عن النبي ﷺ نحو هذا " .

وهذا يعني أنه لم يوافق الإمام يحيى على تسميته لهذا الحديث بأنه منكر ، وذلك أن المغيرة وإن كان مجهولاً ، إلا أن الحديث قد روي من وجه آخر ، وقد أخرجه من حديث عمرو بن أمية ابن حبان وغيره[1]، وهو حديث حسن.

كما وجدناه يعبر أحياناً كثيرة عن الأحاديث التي يتفرد بها راو ضعيف بقوله : حديث غريب ، أو نحوها ، دون أن يقرنه بالصحة أو الحسن[2].

٥- كما تبين أن الإمام الترمذي لم يتفرد بالحكم على هذه الأحاديث بالنكارة ، حيث وافقه عدد من الأئمة في كثير من هذه الأحاديث ، كما تقدم النقل عنهم في ثنايا البحث .

والله أعلم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد .

* * *

---

(١) صحيح ابن حبان ٥١٠/٢ (٧٣١) ، وانظر بهامشه بقية تخريجه.

(٢) انظر للتفصيل في ذلك كتاب : الإمام الترمذي ومنهجه في كتاب الجامع ٤٢٧/١ وما بعدها ، وكتاب الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص ١٧٩) .

فهرس المصادر والمراجع :

١- **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية** ، مع تحقيق كتابه الضعفاء ، وأجوبته على أسئلة البرذعي، تحقيق د. سعدي الهاشمي ، مكتبة ابن القيم ، دار الوفاء ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩هـ .

٢- **الأجوبة المرضية فيما سئل عنه من الأحاديث النبوية** ، للسخاوي : محمد بن عبدالرحمن ، تحقيق د. محمد إسحاق إبراهيم ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٣- **أحكام القرآن** ، لابن العربي : محمد بن عبدالله ، تحقيق علي البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٧ هـ .

٤- **أدب الإملاء والاستملاء** ، لأبي سعد السمعاني : عبدالكريم بن محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ .

٥- **كتاب الأدب** ، لابن أبي شيبة ، تحقيق د. محمد رضا القهوجي ، دار البشائر ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .

٦- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** ، لابن عبدالبر ، المطبوع مع الإصابة لابن حجر تحقيق طه الزيني ، مكتبة ابن تيمية ، الطبعة الأولى .

٧- **أسد الغابة في معرفة الصحابة** ، لابن الأثير الجزري ، مصورة دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٨- **أطراف الغرائب والأفراد** ، لابن طاهر المقدسي ، تحقيق محمود نصار ، السيد يوسف ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .

٩- **إكمال تهذيب الكمال** ، لمغلطاي بن قليج الحنفي ، تحقيق عادل بن محمد ، أسامة بن إبراهيم ، الفاروق الحديثة للنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ .

١٠- **الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع** ، تأليف د. عداب الحمش ، دار الفتح للدراسات والنشر ، عمّان ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ .

١١-**الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين** ، تأليف د. نور الدين عتر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى١٣٩٠ هـ .

١٢-**جزء الألف دينار** ، لأبي بكر القطيعي : أحمد بن جعفر ، تحقيق بدر البدر ، دار النفائس ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

١٣-**الأمالي** ، لأبي محمد الحسن بن محمد الخلال ، تحقيق مجدي السيد ، دار الصحابة، طنطا ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

١٤-**الأمالي** ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبيدالله الحرفي ، تحقيق خالد أبو القاسم ، رسالة ماجستير في قسم الثقافة الإسلامية ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود ، ١٤١٤ هـ .

١٥-**البداية والنهاية** ، لابن كثير : إسماعيل بن عمر ، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، دار هجر ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

١٦-**التاريخ** ، للإمام يحيى بن معين ، برواية الدُّوري ، تحقيق د. أحمد نور سيف ، مركز البحث العلمي ، جامعة الملك عبدالعزيز ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

١٧-**تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين** ، لابن شاهين : عمر بن أحمد ، تحقيق د. عبدالرحيم القشقري ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .

١٨-**التاريخ الأوسط** (**المطبوع باسم الصغير**) ، للإمام البخاري : محمد بن إسماعيل ، تحقيق محمود زايد ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٩-**تاريخ بغداد** ، للخطيب البغدادي ، تصوير دار الكتاب العربي ، بيروت .

٢٠-**تاريخ دمشق** ، لابن عساكر : علي بن الحسن الشافعي ، تحقيق عمرو العمروي، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

٢١-**التاريخ الصغير** ، للبخاري ، انظر: التاريخ الأوسط.

٢٢-**التاريخ الكبير** ، للإمام البخاري : محمد بن إسماعيل ، تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٣- **تالي تلخيص المتشابه** ، للخطيب البغدادي ، تحقيق مشهور حسن ، وأحمد الشقيرات ، دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

٢٤- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** ، للحافظ المزي : يوسف بن عبدالرحمن ، تحقيق عبدالصمد شرف الدين ، الدار القيمة ، الهند ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .

٢٥- **تخريج حديث (أنا مدينة العلم وعلي بابها)** ، لخليفة الكواري ، منشور في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر ، العدد (١٠) .

٢٦- **التدوين في أخبار قزوين** ، للرافعي : عبدالكريم بن محمد القزويني ، تحقيق عزيز الله العطاردي ، المطبعة العزيزية ، الهند ، ١٤٠٥ هـ .

٢٧- **تذكرة الحفاظ** ، لابن القيسراني : محمد بن طاهر المقدسي ، تحقيق حمدي السلفي ، دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

٢٨- **التذكرة في الأحاديث المشتهرة** ، للزركشي : محمد بن عبدالله ، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطاء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٢٩- **الترغيب والترهيب** ، للمنذري : عبدالعظيم بن عبدالقوي ، تحقيق مصطفى عمارة ، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٧٣ هـ .

٣٠- **تعظيم قدر الصلاة** ، للمروزي : محمد بن نصر ، تحقيق د. عبدالرحمن الفريوائي ، مكتبة الدار ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٣١- **تقريب البغية بترتيب أحاديث الحلية** ، للهيثمي علي بن أبي بكر ، تحقيق محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .

٣٢- **تقريب التهذيب** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد عوامة ، دار الرشيد ، سوريا ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٣٣- **تلخيص المتشابه في الرسم ...** ، للخطيب البغدادي : أحمد بن علي ، تحقيق سكينة الشهابي ، دار طلاس ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م .

٣٤- **تلخيص كتاب الموضوعات** لا بن الجوزي ، تأليف الإمام الذهبي : محمد بن أحمد ، تحقيق ياسر إبراهيم ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .

٣٥-**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، لابن عبدالبر : يوسف بن عبدالله النَّمَري ، تحقيق مجموعة من المحققين ، طبعة وزارة الأوقاف المغربية ، ١٣٨٧هـ .
٣٦-**تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة** ، لابن عراق الكناني ، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف ، عبدالله الصديق ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .
٣٧-**تهذيب الآثار** ، للإمام الطبري : محمد بن جعفر ، تحقيق محمود شاكر ، مطبعة المدني، مصر .
٣٨-**تهذيب التهذيب** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني : أحمد بن علي ، مصور عن طبعة دائرة المعارف العثمانية ، الهند .
٣٩-**تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ، للمزي : يوسف بن عبدالرحمن ، تحقيق بشار عواد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى .
٤٠-**الثّقات** ، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي ، دائرة المعارف العثمانية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ .
٤١-**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للخطيب البغدادي: أحمد بن علي ، تحقيق محمود الطحان ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ.
٤٢-**الجامع في الجرح** ، جمع وترتيب أبي المعاطي النوري وآخرين ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ .
٤٣-**الجامع الكبير** : سنن الترمذي .
٤٤-**جامع المسانيد والسنن** ، لابن كثير : إسماعيل بن عمر ، تحقيق عبدالملك بن دهيش ، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ .
٤٥-**الجرح والتعديل** ، لابن أبي حاتم الرازي : عبدالرحمن بن محمد (ت ٣٢٧) تحقيق عبدالرحمن المعلمي ، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية ، الطبعة الأولى ١٣٧٢ هـ .

٤٦- **حلية الأولياء** ، لأبي نعيم الأصبهاني : أحمد بن عبدالله (٤٣٠) دار الكتاب العربي، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ .

٤٧- **ذكر أخبار أصبهان** ، لأبي نعيم الأصبهاني : أحمد بن عبدالله (ت ٤٣٠) الدار العلمية ، الهند ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

٤٨- **سلسلة الأحاديث الصحيحة** ، للألباني : محمد بن ناصر الدين ، مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

٤٩- **سلسلة الأحاديث الضعيفة** ، للألباني : محمد بن ناصر الدين ، مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

٥٠- **سنن الترمذي** ، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩) تحقيق أحمد شاكر وآخرين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ .

٥١- **سنن الترمذي** (الجامع الكبير) ، تحقيق بشار عواد ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٩٩٨ م .

٥٢- **سنن ابن ماجه** : محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥) ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، تركيا .

٥٣- **سنن الدارقطني** : علي بن عمر (ت ٣٨٥) تحقيق عبدالله هاشم المدني ، حديث أكادمي ، فيصل أباد ، باكستان .

٥٤- **السنة** ، لابن أبي عاصم أحمد بن عمرو ، تحقيق د. باسم الجوابرة ، دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .

٥٥- **سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود** ، تحقيق د. عبدالعليم البستوي ، مكتبة دار الاستقامة ، مكة المكرمة ، مؤسسة الريان ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٥٦- **سؤالات البرذعي** : انظر أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة .

٥٧- **الشجرة في أحوال الرجال** ، للجوزجاني ، تحقيق د. عبدالعليم البستوي ، حديث أكادمي ، باكستان ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

٥٨- **كتاب الشريعة** ، للآجري : محمد بن الحسين ، تحقيق الوليد محمد سيف النصر ، مؤسسة قرطبة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

٥٩- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة** ، لأبي القاسم اللالكائي ، تحقيق د. أحمد بن سعد الغامدي ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الثالثة ١٤١٥ هـ .

٦٠- **شعب الإيمان** ، للبيهقي : أحمد بن الحسين (٤٥٨) تحقيق محمد السعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

٦١- **الضعفاء الصغير** ، للإمام البخاري : محمد بن إسماعيل ، تحقيق بوران الضناوي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

٦٢- **الضعفاء الكبير** ، لأبي جعفر العُقيلي : محمد بن عمرو (ت ٣٢٢) تحقيق عبدالمعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

٦٣- **الضعفاء والمتروكين** ، لابن الجوزي : عبدالرحمن بن علي ، تحقيق عبدالله القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٦٤- **الضعفاء والمتروكين** ، للدارقطني : علي بن عمر ، تحقيق موفق عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ.

٦٥- **الضعفاء والمتروكين** ، للنسائي : أحمد بن شعيب ، تحقيق بوران الضناوي ، كمال الحوت ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٦٦- **علل الترمذي الكبير** ، بترتيب أبي طالب القاضي ، تحقيق حمزة ديب مصطفى ، مكتبة الأقصى ، عمان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٦٧- **علل الحديث** ، لابن أبي حاتم الرازي ، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .

٦٨- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية** ، لابن الجوزي : عبدالرحمن بن علي ، تحقيق إرشاد الحق الأثري ، إدارة العلوم الأثرية ، باكستان ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .

٦٩- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية** ، للدارقطني : علي بن عمر (ت ٣٨٥) ، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله ، دار طيبة ، الريـاض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ .

٧٠- **العلل ومعرفة الرجال**، للإمام أحمد بن حنبل، رواية عبدالله بن أحمد ، تحقيق وصي الله عباس ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .

٧١- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري** ، لبدر الدين العيني : أحمد بن محمد ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ .

٧٢- **فتوح مصر وأخبارها** ، لابن عبدالحكم : عبدالرحمن بن عبدالله ، تحقيق محمد صبيح، توزيع مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

٧٣- **فضائل الصحابة** ، للإمام عبدالله بن أحمد بن حنبل ، تحقيق د. وصي الله عباس ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

٧٤- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة** ، للشوكاني : محمد بن علي ، تحقيق الشيخ عبدالرحمن المعلمي اليماني ، مطبعة السنة المحمدية ، مصر ، ١٣٧٩ هـ .

٧٥- **فيض القدير** ، للمناوي ، المكتبة التجارية ، مصر ، ١٣٥٦ هـ .

٧٦- **القاموس المحيط** ، للفيروزآبادي : محمد بن يعقوب ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ .

٧٧- **الكاشف في معرف من له رواية في الكتب الستة** ، للذهبي : محمد بن أحمد ، تحقيق محمد عوامة ، شركة دار القبلة ، مؤسسة علوم القرآن ، جدة ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

٧٨- **الكامل في الضعفاء** ، لابن عدي : عبدالله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥) ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ .

٧٩- **كشف الأستار عن زوائد البزار** ، للهيثمي : علي بن أبي بكر ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

٨٠- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس** ، للعجلوني : إسماعيل بن محمد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣١٥ هـ .

٨١- **اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة** ، لجلال الدين السيوطي ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ .

٨٢- **لسان الميزان** ، للحافظ ابن حجر : أحمد بن علي (ت ٨٥٢) ، مصورة عن الطبعة الهندية ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦ هـ .

٨٣- **المجالسة وجواهر العلم** لأبي بكر الدينوري أحمد بن مروان ، تحقيق مشهور حسن سلمان ، دار ابن حزم ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .

٨٤- **كتاب المجروحين** ، لابن حبان : محمد بن حبان البستي ، تحقيق محمود زايد ، دار الوعي ، حلب ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦ هـ .

٨٥- **المدخل إلى الصحيح** ، للحاكم النيسابوري ، تحقيق د. ربيع المدخلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

٨٦- **المستخرج على صحيح مسلم** ، لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠)، تحقيق محمد حسن الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

٨٧- **المستدرك على الصحيحين** ، للحاكم النيسابوري : محمد بن عبدالله (ت ٤٠٥) مصورة عن الطبعة الهندية ، دار المعرفة ، بيروت .

٨٨- **مسند الشهاب** ، للقضاعي محمد بن سلامة ، تحقيق حمدي السلفي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٨٩- **مسند الإمام أحمد** ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

٩٠- **مسند أبي يعلى الموصلي** ، للإمام أحمد بن علي الموصلي (ت ٣٠٧) تحقيق حسين أسد ، دار المأمون ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

٩١- **مشاهير علماء الأمصار**، لابن حبان ، تحقيق م. فلايشهمر، دار الكتب العلمية ، ١٩٥٩ م .

٩٢- **المشيخة الكبرى** ، لأبي بكر بن عبدالباقي الأنصاري ، تحقيق الشريف حاتم العوني دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ .

٩٣-**المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية** ، للحافظ ابن حجر : أحمد بن علي (ت ٨٥٢) تحقيق غنيم عباس ، ياسر إبراهيم ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٩٤-**المعجم** ، لابن الأعرابي : محمد بن زياد ، تحقيق عبدالمحسن الحسيني ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٩٥-**المعجم** ، لابن المقرىء : محمد بن إبراهيم الأصبهاني ، تحقيق عادل بن سعد ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .

٩٦-**معجم الشيوخ** ، لابن جميع الصيداوي : محمد بن أحمد ، تحقيق د. عبدالسلام تدمري ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٩٧-**معجم الصحابة** ، لابن قانع ، تحقيق صلاح المصراتي ، مكتبة الغرباء ، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٩٨-**المعجم الأوسط** ، للطبراني : سليمان بن أحمد ، تحقيق محمود الطحان ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٩٩-**المعجم الكبير** ، للطبراني : سليمان بن أحمد ، تحقيق حمدي السلفي ، الطبعة الثانية .

١٠٠- **معرفة الثقات** ، للعجلي ، بترتيب الهيثمي والسبكي ، تحقيق عبدالعليم البستوي ، مكتبة الدار ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ .

١٠١- **معرفة الصحابة** ، لأبي نعيم الأصبهاني : أحمد بن عبدالله (ت ٤٣٠) تحقيق عادل العزازي ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .

١٠٢- **المغني في الضعفاء** ، للذهبي : محمد بن أحمد ، تحقيق د. نور الدين عتر ، إدارة إحياء التراث الإسلامي ، قطر .

١٠٣- **المفاريد عن رسول الله ﷺ** ، لأبي يعلى الموصلي : أحمد بن علي ، تحقيق عبدالله الجديع ، مكتبة دار الأقصى ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

١٠٤- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** ، للسخاوي : محمد بن عبدالرحمن، تحقيق عبدالله الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .

١٠٥- **المقتنى في سرد الكنى** ، للذهبي : محمد بن أحمد ، تحقيق محمد صالح المراد ، مطبوعات الجامعة الإسلامية ، ١٤٠٨ هـ .

١٠٦- **المنتقى من منهاج الاعتدال** ، للذهبي محمد بن أحمد ، تحقيق محب الدين الخطيب ، طبع وزارة الشئون الإسلامية ، الرياض ، ١٤١٨ هـ .

١٠٧- **مناقب الأسد الغالب** ... علي بن أبي طالب ، لابن الجزري ، تحقيق طارق طنطاوي ، مكتبة القرآن ، القاهرة ، الطبعة الأولى .

١٠٨- **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق د. محمد رشاد سالم ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

١٠٩- **الموضح لأوهام الجمع والتفريق** ، للخطيب البغدادي ، تحقيق عبدالرحمن المعلمي ، دار الفكر الإسلامي ، الهند ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .

١١٠- **الموضوعات** ، لابن الجوزي عبدالرحمن بن علي ، تحقيق د. نور الدين شكري ، أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

١١١- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ، للذهبي : محمد بن أحمد (ت ٧٤٨) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت .

١١٢- **النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح** ، للعلائي خليل بن كيكلدي ، تحقيق د. عبدالرحيم القشقشري ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

١١٣- **النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح** ، تأليف عمرو عبدالمنعم ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

١١٤- **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، لابن الأثير الجزري : المبارك بن محمد ، تحقيق طاهر الزاوي ، محمود الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت .

١١٥- **النهي عن سبّ الأصحاب وما فيه من الإثم والعقاب** ، لضياء الدين المقدسي ، تحقيق محيي الدين نجيب ، مكتبة العروبة ، الكويت ، دار ابن العماد ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .